

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Économiques



جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إشراف الأستاذ:

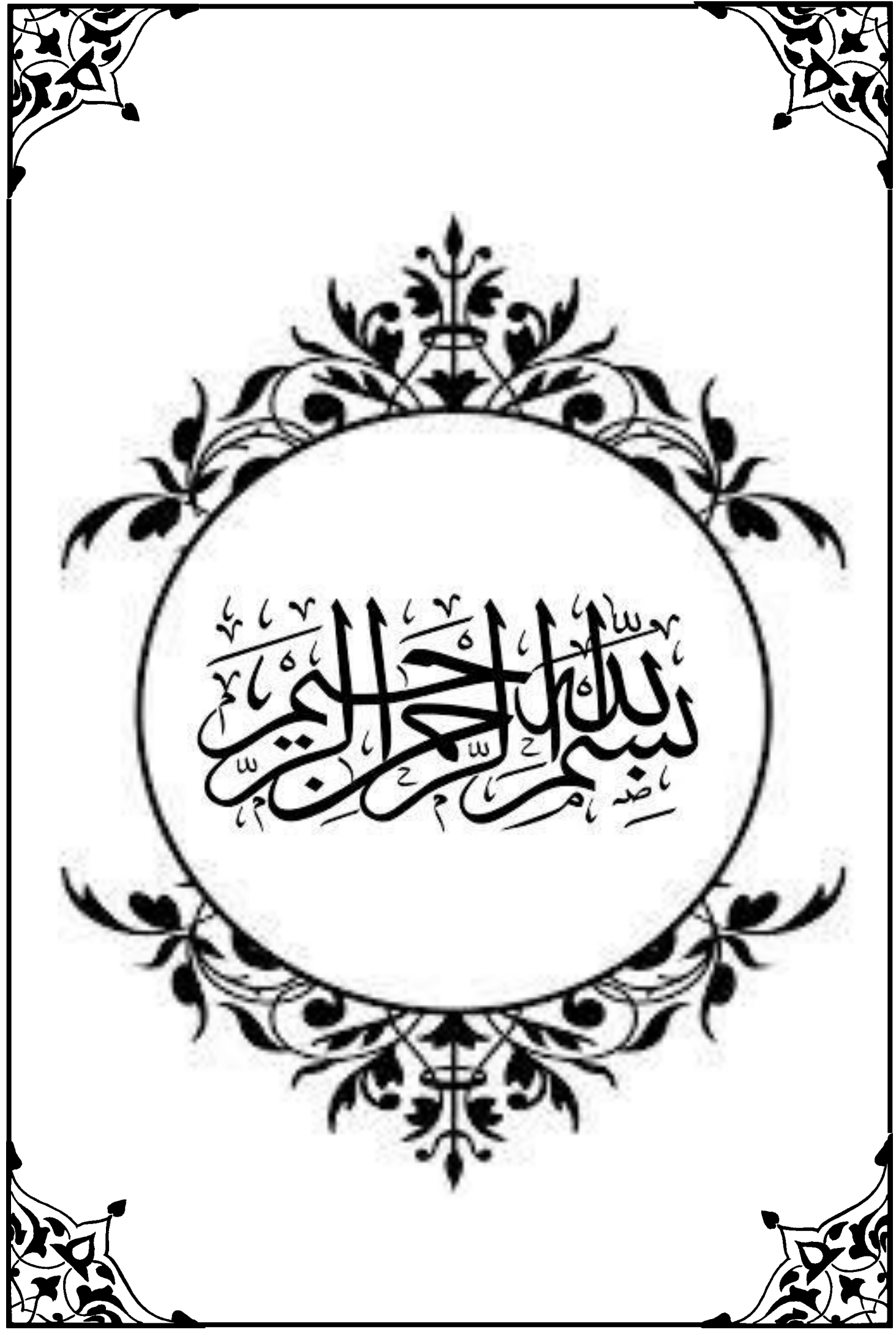
نذير عبد الرزاق

إعداد الطالبة:

دايرة منى

السنة الجامعية: 1435 - 1436 هـ / 2014 - 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

بعد الشكر والحمد لله على نعمته وفضله وبعد الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل.
تقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من :

الأستاذ الدكتور المشرف: نذير عبد الرزاق

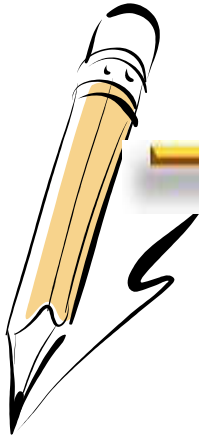
على توجيهاته العلمية القيمة والتي كانت أفضل عون لي في
إعداد هذه المذكرة.

كما تجزى الشكر إلى الأستاذ **حجاب عيسى** على دعمه لي
في مضمار البحث العلمي

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر :

لجنة المناقشة الموقرة، وكل أساتذة قسم الاقتصاد على ما بذلوه
معنا من جهد وصبر في تحصيل العلم والمعرفة

منسى



مقدمة علمية

توطئة

تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ز محاربة التشوهات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية و منذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية و أهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وخاصة بعد بروز فكرة الاستدامة و تنديد المنظمات الرسمية و غير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية و على جميع الأصعدة المحلية و الوطنية و لقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي- الاجتماعي والبيئي محليا، و الذي يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية والإيكولوجية، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من الوطنية وصولا إلى العالمية، ومن هذا باتت التنمية المستدامة تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة و المتوازنة و الموافقة لشروط الاستدامة إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البنية الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات المتوسطة والصغيرة المدرة للدخل والمحافظة على البيئة.

و الجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو و تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتكيف مع الامكانيات المتوفرة لديها، بدأ بإعطاء الأولويات للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعة المصنعة التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولاً إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، و ذلك من خلال الاهتمام بذلك النوع من المؤسسات وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني 1986م (انخفاض سعر البترول إلى أقل من 10 دولار).

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية و هذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات(تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية)، و لكوننا لا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلى مجموعة الخصائص التي تميز و تؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير و الأساسي في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة و ذلك من خلال تبني استراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة لمحاربة جميع إخلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف المناطق الجغرافية و قطاعاتها الإقليمية و الاقتداء ببرنامج القرن الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو و الذي سمي بأجندة القرن 21، و باعتبار أن الجزائر تسعى إلى دعم التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات المتوسطة والصغيرة و التي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالجزائر إلى الوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة بين مختلف مناطقها الجغرافية.

1- إشكالية البحث

إذا كانت المؤسسات المتوسطة والصغيرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى الوطني، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني استراتيجية وطنية تهدف إلى ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وباعتبار أن الجزائر تسعى إلى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، و انطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

✓ ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

و في هذا المنحنى، و على ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة ؟

2- ما هي أبعاد و محددات التنمية المستدامة ؟

3- ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

2- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- التنمية المستدامة عملية معقدة و ذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.

- ليست هناك أي سبل من أجل تفعيل دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التنمية المستدامة على اعتبار أنها مؤسسات مهمة في الاقتصاد الوطني.

3- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- ✓ إرساء مختلف الآفاق النظرية و التطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة و بالتنمية المستدامة.
- ✓ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية و في جميع المجالات و على جميع الأصعدة المحلية و الدولية.
- ✓ لكون التنمية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق و إرساء قواعد التنمية المستدامة.
- ✓ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه و على جميع الأصعدة.

4- أهداف البحث

يهدف هذا البحث عموماً إلى :

- نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة و التنمية المستدامة.
- إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المستدامة.

- محاولة دراسة و تقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

5- دوافع اختيار الموضوع

إن اختيار هذا الموضوع : (المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة) يعود إلى مجموعة من الأسباب:

✓ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، بالإضافة إلى محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العلمية و النظرية.

✓ لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله عن المنظومة المؤسساتية بحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة ألا وهي التنمية المحلية المستدامة.

✓ الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال الآونة الأخيرة.

✓ المشاكل المتعددة التي عرفت الجزائر والتي نشأت عنها آفات اجتماعية واختلالات هيكلية لم تكن موجودة في السابق و التي تستوجب إيجاد حلول لجذور هذه المشاكل من خلال الاهتمام بموضوع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

6- حدود الدراسة: تدور الدراسة حول

✓ الحدود النظرية: تعتبر المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي المستدام.

✓ الحدود المكانية : الجزائر.

✓ الحدود الزمانية: لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر على المدة الزمنية الممتدة من 2003 إلى

السداسي الأول من 2012 وفي بعض الأوقات يتعذر علينا التقييد بهذه المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

7- صعوبات البحث

تتلخص أهم الصعوبات التي وجدها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- ✓ صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة و قلتها باللغة العربية والأجنبية، الشكل الذي كلفنا وقتا كبيرا لتوفير المعلومات النظرية حول هذا الجزء من الموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة لعدم قدرة أفراد المديرية المتاحة على مستوى الولاية على فهم متطلباتنا المعلوماتية و البيانية بالرغم من محاولتنا لتبسيط الفكرة إلى أقصى حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.
- ✓ غياب الإحصائيات والدراسات المرتبطة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتنمية المستدامة في الجزائر.

8- منهج البحث

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ومضمون التنمية المستدامة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التنمية المستدامة.

9- محتويات الدراسة

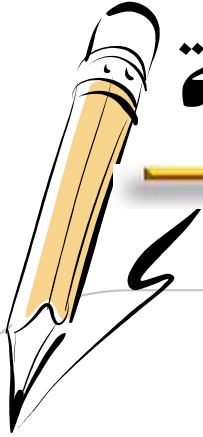
لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية تناولت في الفصل الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حين قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ما هية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني الأشكال القانونية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دوافعها و أهميتها، ثم في المبحث الثالث الذي نعالج من خلاله صعوبات، تحديات و آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و تناولنا في الفصل الثاني في الجانب الذي يخص التنمية المستدامة وتحت عنوان التنمية المستدامة من منظور المؤسسات الاقتصادية، و قسم هذا الفصل أيضا إلى أربعة مباحث أساسية، الأول يعالج ماهية التنمية المستدامة و الثاني يتمحور حول أهداف التنمية المستدامة، أما الثالث تناولنا مبادئ ومؤشرات، أبعاد التنمية المستدامة، وكمبحث رابع تناولنا عوامل و أساليب تحقيق التنمية المستدامة.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ومن خلاله ثلاث مباحث، الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، وفي المبحث الثاني ناقشنا واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، وكمبحث ثالث تناولنا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول



المؤسسات الصغيرة المتوسطة

- تمهيد

المبحث الأول: 

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: 

الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافعها

وأهميتها

المبحث الثالث: 

صعوبات تحديات وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط

- خلاصة الفصل

تمهيد

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها وهو ما أثبتته التحليل والدراسات على الدور الرائد الذي تؤديه في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية.

فكان هذا الصنف محط انظار المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الشاملة إلا انهم اختلفوا في اعطاء تعريف موحد ودقيق لكنهم اجتهدوا في إعطاء تعريف على حسب المعايير والمحددات التي يرونها مناسبة، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير المختلفة وإلى أشكالها القانونية وخصائصها، ثم الصعوبات والتحديات، آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمر في غاية الصعوبة نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريف واحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هناك عدة اتجاهات تعتمد على عدد من المعايير المختلفة مثل حجم العمالة ورأس المال المستثمر ورقم الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق، ومهما كان المعايير المعتمدة للتعريف فهو يختلف من مؤسسة للأخرى ومن دولة لأخرى ومن فترة زمنية لفترة لأخرى.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتناول هذا المطلب إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة تعاريف مختلفة حسب عدد الدول والمنظمات.

الفرع الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات ص.م إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهة المهتمة بهذا القطاع وكذلك إلى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط، فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط التي تتواجد ضمنه هذه المؤسسات، ويمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وموحد لهذا القطاع إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:¹

¹ حمزة فيشوش: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل الإقتصاد والمشاركة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، فرع إستراتيجية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2007-2008 .

أولاً: العوامل الاقتصادية

وتتمثل العوامل الاقتصادية فيما يلي:

1- **اختلاف مستويات النمو:** وخصوصا بين الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية (الو.م.أ ، اليابان، ألمانيا) تغير كبير في الدول النامية كالجائر مثلا كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تختلف من فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن مستوى التكنولوجي يحدد بدوره احجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

2- **تنوع الأنشطة الاقتصادية :** وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة فالتصفيات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة على العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

ثانياً: العوامل التقنية

يمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات: وكلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع ، بينما اذا كانت العملية إنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.¹

¹ حمزة فيشوش: مرجع سابق، ص72

ثالثا: العوامل السياسية

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدول بقطاع المؤسسات ص.م ومحاولة تقديم المساعدات له وتدليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقية ودعمه ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول والمنظمات

توجد عدة تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق لبعضها.

أولا : تعريف الو.م.ا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم التعاريف ما يلي:¹

01- تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي: يضع البنك تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها على أنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.

02- تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية

تضع هذه الإدارة جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من اجل تقديم المساعدات الحكومية وإعفائه جزئيا من الضرائب ومن بينها نذكر:

1- استقلالية الإدارة والملكية.

2- محدودية نصيب المنشأة من السوق.

3- أن لا يزيد عن عدد العمال عن مائتين وخمسين عامل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وأن لا يتجاوز ألف وخمسة مائة عامل في بعض الأحيان.

¹ رايح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، القاهرة، مصر، 2008، ص24.

- 4- إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة مليون دولار كشرط.
 5- لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ونصف مليون دولار.
 6- لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربع مائة وخمسون ألف دولار.

03- تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية

تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة معتمدة على جملة من المعايير نذكر منها:

- 1- استقلال الإدارة وأن يكون المدير هو المالك للمشروع.
- 2- أن يتم توفير رأس المال عن طريق شخص أو عدد محدود من الأشخاص.
- 3- حجم الأعمال المنفذة أو حجم النشاط السنوي يخضع لحدود عليا.

ثانيا: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استنادا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1962 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول رقم (01) حيث نميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

الجدول رقم (01): معايير تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

عدد العمال	رأس مال المستثمر	القطاعات
ثلاث مائة عامل أو أقل	أقل من مائة مليون ين ياباني	المؤسسات المنجمية والتحويلية و باقي فروع النشاط الاقتصادي
مائة عامل أو أقل	أقل من 3 مليون ين ياباني	مؤسسات التجارة بالجملة
خمسون عامل أو أقل	أقل من عشرة مليون ين ياباني	مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات

source: Roger , Mochart , Ressor on pme , dound , Paris , 1991 , P 40

ثالثا: تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف متعارف عليه كليا، لكن عموما مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة، التجارة والخدمات ونستثني المؤسسات الفلاحية ونعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية كرقم الأعمال أو عدد العمال.

فحسب القانون 1978/01/04 يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك (200 مليون منذ مرسوم 1984) أو عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل.

رابعا: تعريف دولة الإمارات المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يسند التعريف في الإمارات على المعيار البشري وتعد مؤسسة صغيرة انطلاقا من ذلك "كل المؤسسات التي تشمل على خمسين عاملا أو أقل".

خامسا: تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد الاتحاد الأوربي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أبريل 1996 على المعايير التالية:

1/ عدد العمال

فرق الاتحاد الأوربي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة حيث يضم النوع الأول ما بين 1-9 عامل أما النوع الثاني فيضم 10-49 عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 50-250 عامل.¹

¹ حمزة فيشوش: مرجع سابق، ص74

2/ رقم الأعمال

أما رقم أعمالها أقل من أربعين مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز سبعة وعشرين مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى.

سادسا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي حيث استند في القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في: 2001/12/22 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، فالمؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي تتراوح عدد عمالها ما بين 10-49 عامل، كما أن رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري ومجموع ميزانيتها لا يفوق 100 مليون دينار جزائري.

وتعد المؤسسات متوسطة إذ تراوح عدد عمالها ما بين 50-250 عامل، وكان رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري، ويتراوح مجموع الميزانية بين 100-500 مليون دينار جزائري.

وفي هذا الإطار فإن التعريف الذي يمكننا اقتراحه هو:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صناعية خدمتية بقلّة عدد عمالها وصغر حجم رأس مالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وقلّة إنتاجها والذي يغلب ما يكون موجه لأسواق المحلية كما أن أغلبها يكون تابع للقطاع الخاص مما يجعل المالك هو المشرف شخصيا

على تسيير المؤسسة هذا إلى جانب قدرتها الكبيرة على تلبية احتياجات الدقيقة للمستهلكين والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الحاصلة بسرعة.¹

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم أهم معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها.

الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك معايير مختلفة لتصنيف المؤسسات بصفة عامة وهذه المعايير تشمل أيضا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²

أولا: التصنيف حسب المعيار الاقتصادي

يعتمد على الجانب الاقتصادي ونميز من المؤسسات:

1. مؤسسة إنتاجية: وهي مؤسسات تقوم بإنتاج السلع المادية بمختلف أشكالها.
2. مؤسسة خدماتية: وهي المؤسسات التي تقوم بتلبية الحاجات الاجتماعية مثل البريد والهاتف.

¹ زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2005/05، ص 173

² نصري فيصل وآخرون: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، المركز الجامعي برج بوعرييج الجزائر، 2008، ص-ص 11-12

ثانيا: التصنيف حسب العمالة

يعتبر التصنيف حسب العمالة أكثر المعايير شيوعا لبساطة التطبيق وسهولته في المقارنة وتوفير البيانات والمعلومات فيه:

1. مؤسسات متوسطة يعمل فيها أقل من 500 عامل.
2. مؤسسات صغيرة يعمل فيها أقل من 50 عامل.

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب حجم العمالة.

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب حجم العمالة

المجموع	مؤسسة صغيرة من 01 إلى 09 عامل	مؤسسات متوسطة من 10 إلى 499 عامل	مؤسسات كبيرة أكثر من 500 عامل
الو.م.أ	3.7	31	64.7
اليابان	13.6	58.6	27.8
المجموعة الأوربية	11.2	45.9	42.6

المصدر: ناصر دادي عددن، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1999، ص 64.

ثالثا: التصنيف حسب الوضع القانوني

حسب هذا المعيار نميز ما يلي:

1. الوحدات الإنتاجية ذات الملكية الحكومية.
2. الوحدات الإنتاجية ذات الملكية الخاصة.
3. الوحدات الإنتاجية ذات الملكية المشتركة.

رابعا: التصنيف حسب التقنية السائدة فيها

وهنا نميز بين نوعين هما:

1. المؤسسات الحرفية: وهي المؤسسات التي يغلب عليها العمل اليدوي.
2. المؤسسات التي تستخدم في عمليات إنتاجها تقنية شبه كاملة.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نميز الأنواع التالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹

أولاً: المؤسسات الصناعية

تقوم بعض المصانع الصغيرة بتحويل مجموعة من المدخلات (المواد الخام، الآلات، العمال).

إلى مجموعة من المخرجات وهي منتجات كاملة الصنع التي يقبلها السوق بالسعر المناسب والجودة المناسبة فهذا النوع من المصانع لن يستمر إلا إذ قدم منتجات تفوق منافسيه من حيث الجودة والسعر.

ثانياً: المؤسسات التجارية

النوع الثاني من المشروعات الصغيرة هو قطاع التجارة والوساطة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة، وتاجر الجملة هو الذي يشتري بضاعة من القطاع الصناعي ثم يبيعها إلى تاجر التجزئة، أما تاجر التجزئة retailer وهو الذي نشترى نحن منه كمستهلكين احتياجاتنا مباشرة.

ثالثاً: مؤسسات الخدمات

إن الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في الاقتصاد يتزايد حجمه بشكل كبير، ولم يكن هذا الدور مقصوراً على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل إن نسبتها أخذت بالزيادة والعامل المهم الذي يساهم في شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك وزيادة الوقت المتوفر للراحة الشخصية، الرفاهية، والحرية وزيادة اهتمامات الناس بسبب

¹ عبد الحميد مصطفى أبو نعيم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، 2002، ص-ص

زيادة أو توفر المواد (التي تحتاج إلى خدمات) بأسعار مناسبة مثلا إنتشار جهاز الستلايت وما يحتاج من تركيب وتصليح...إلخ

رابعاً: المؤسسات الزراعية

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من نشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامه والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداء للبناء الاقتصادي، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها من باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي:

أولاً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء

1. الطابع الشخصي لخدمة العميل

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقله العاملين فيها وكذلك محلية النشاط، هذا يخلق من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف حتى ظروفهم الخاصة وقبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من خارج إطار العمل والمصالح، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة في جو من الصداقة يجعل من الصعب على العملاء تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية وهذا ما لا نجده في المؤسسة الكبيرة.

ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذ أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهميته لنوع وجودة المنتج أو الخدمة واحتياجه إليها.

2. المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق¹

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيًا، والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية يتم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في الرغبات والاحتياجات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر لهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء، إلا أن هذا الأمر لا يطرح بهذه الكيفية عند الحديث عن المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق ويتم الاعتماد عليها بوضع الاستراتيجيات وسياسة تسويقية إلى أن السوق هي تغيير وتوسع مستمر وحركة ديناميكية فعالة مما يستوجب مواصلة واستمرارية هذه البحوث وعلى فترات متباعدة نسبيًا وذلك بسبب تكاليفها العالية وهذا الأمر غير مطروح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

¹ رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص-ص 41-43.

3. قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به، ففوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة الدقيقة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم، وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل، كما تستفيد منهم من جهة أخرى في نشر أخبارها فهم يشكلون بذلك فريق ترويج وإشهار للمؤسسة ومنتجاتها ونتيجة لهذا الترابط يصبح المجتمع قوة تساند هذه المؤسسات وتفضل منتجاتها عند تعرضها للمنافس من مؤسسات أخرى غير محلية أو المؤسسات الكبيرة أو حتى الشركات الأجنبية حتى وإن كانت جودة سلع الشركات الأخرى أعلى من جودة هذه المؤسسات المحلية، وهذا مفيد جدا للمؤسسة الخاصة في بداية انطلاقها، فعادة المجتمع المحلي يفضل التعامل مع المؤسسات المحلية لأنه يشعر بأن هناك ترابط بينهما.

4. المنهج الشخصي للتعامل مع العمال

هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، وفي كثير من الأحيان تكون بينهم علاقات قرابة أسرية، إن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر والتوجيه، والاتصالات المباشرة بين صاحب المؤسسة والعاملين لا تأخذ الطابع الرسمي وتقيدها اللوائح والقرارات.¹

والأوامر والسلم الإداري وغيرها من هذه الأمور الشائعة في المؤسسات الكبيرة، مما يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد

¹ رايح خوني، رقية حساني: مرجع السابق، ص ص 44-45.

معالجتها مما ينعكس إيجاباً على الفعالية والكفاءة، كذلك تكون الاتصالات واضحة ومفهومة ومباشرة دون حواجز أو ضوابط أو سوء فهم حتى وإن حدث ذلك فمن السهل تقاويه وتصحيحه، تتميز أيضاً أصحاب هذه المؤسسات بمشاركة العمال أفراحهم وأحزانهم ويساعدتهم في حل مشاكلهم حتى وإن كانت شخصية وخارج إطار العمل وبالمقابل يقوم العمال بالعمل بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها حتى ولو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل أو تحمل ظروف العمل غير المريحة إلى حين تحسن الأمور.

ثانياً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية

1. مرونة الإدارة

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى طابع الغير للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مواكبة التغيرات والمستجدات وتبنى سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات وتعدد المستويات الإدارية بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية والتدرج، مما يجعل القرار الإداري يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً.

2. الفعالية والكفاءة

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

3. سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والإختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عددياً في كل أنحاء العالم.¹

ثالثاً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتحويل والانتشار الجغرافي

1. الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التحويل

صغر حجم رأس المال وضآلة النسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التحويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التحويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

2. محدودية الانتشار الجغرافي

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين المواد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محلياً.

¹ رايح خوني، رقية حساني: مرجع السابق، ص-ص 44-45.

المبحث الثاني: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافعها وأهميتها

قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأشكال القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي بالإضافة إلى أنها تحتل أهمية اقتصادية.

المطلب الأول: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال قانونية تتمثل فيما يلي:

أولاً: المنشأة الفردية

هي المنشأة التي يمتلكها شخص واحد (لا تعتبر شركة) ولا تسجل في مصلحة الشركات بل يتم تسجيلها في السجل التجاري التابع لمكان المنشأة ويتم استخراج بطاقة ضريبية للمنشأة الفردية وتعتبر المنشأة الفردية وتعتبر المنشأة الفردية من أنسب صور الأشكال القانونية في الحالات التالية:

- إذ كانت طبيعة المشروع تستلزم ما لا يمكن توفيره.

- إذ كانت هناك معرفة لاحتياجات السوق الفعلية ووفرة للخبرة العلمية والعملية.

ثانياً: شركات الأشخاص

تسمى شركة أشخاص لأنها تقوم على الاعتبار الشخصية بين الشركاء وتشمل ما يلي:

1. شركة التضامن

تقوم شركة التضامن على أساس وجود عدد من الشركاء إثنين أو أكثر ويكون جميع الشركاء متضامنين، وقبل التفكير في تكوين شركة التضامن لابد أن تكون هناك معرفة جيدة وثقة متبادلة بين الشركاء، فقد يتسبب أحد الشركاء بسوء إدارته في تغيير الشركة وتراكم

الديون على جميع الشركاء على حد سواء وبالطبع تستمد هذه الديون إلى الأموال الشخصية للشركاء وتناسب شركة التضامن المشروع الصغير في الحالات الآتية:

- 1- إذا أراد الشريك أن لا يتحمل المسؤولية لوحده بل يريد أن يشارك آخرون في الإدارة.¹
- 2- إذا أراد التوسع بأن ينظم إليه الشركاء جدد حيث أن شركات التضامن تتميز بالمرونة النسبية في انضمام أو انفصال الشركاء مع استمرارية الشركة.

2. شركة التوصية البسيطة

تقوم على وجود نوعين من الشركاء:

- 1- شركاء متضامنون ينطبق عليهم شرط المسؤولية الشخصية غير المحددة عن ديون الشركة وخسائرها لدى الغير وهم ملزمون بسداد خسائر الشركة من أموالهم الخاصة وعادة ما يكون هناك شريك واحد متضامن تقع على عاتقه مسؤولية إدارة الشركة، إلا أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من شريك واحد متضامن وذلك حسب الاتفاق بين الشركاء.
- 2- يخص الشركاء الموصون حيث يساهمون بنسبة معينة في رأس المال الشركة ولا يتدخلون في الإدارة، وعند حدوث خسائر يلتزمون بسداد ديون الشركة وكل حسب مساهمته في رأس المال فقط ويتم اللجوء إلى شركة التوصية البسيطة في حالة عدم الرغبة في الاقتراض من البنوك، ولاعتماد آخرين يساهمون في رأس مال الشركة لإقتناعهم بجدوى المشروع وفي حالة التوسع يمكن تحويل الشكل القانوني للشركة من منشأة فردية إلى شركة توصية بسيطة في حدود نصيب كل شريك في رأس مالها.

ثالثاً: شركات الأموال

- لا تقوم على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء ولكنها تقوم على أساس تكوين رؤوس الأموال الضخمة من أعداد كبيرة من الأفراد مما تحقق ميزتين:
1. وفرة رأس المال.

¹ محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، صص 47-48.

2. غياب العنصر الشخصي في تكوين الشركة وتأخذ شركات الأموال أحد الأشكال الثلاثة التالية:

1.2- شركة المساهمة: يصلح عادة لتكوين المشروعات الكبيرة الحجم التي تتطلب دعوة أكبر عدد من المساهمين للإشتراك في عملية التمويل ويقوم على إدارة هذه المشروعات مجلس إدارة ينتخبه المساهمون لمدة معينة.

2.2- شركات التوصية بالأسهم: رأس المال فيها ينقسم في شكل أسهم صغيرة ومتساوية وتضم هذه الشركات المساهمين وواجباتهم.¹

3.2- شركات ذات المسؤولية المحدودة: وهي الشركات التي لا يزيد فيها عدد الشركاء عن 50 شريك ولا يقل عن 02 وجميع الشركاء مسؤوليتهم محدودة بمقدار ما دفعوه كحصة في رأس المال.

في شركات الاموال بصفة عامة يقسم رأس المال إلى عدد من الأسهم يتم عرضها على جمهور المستثمرين في اكتاب عام ولا يلائم هذا النوع من الأشكال القانونية المشروع الصغير.

والميزة الأساسية لهذا النوع من شركات الأموال هي توزيع المخاطر بين عدد كبير من المساهمين حيث تقتصر مسؤولية كل من المستثمرين بالنسبة للالتزامات الشركة لدى الغير على قدر مساهماتها في رأس المال.

رابعاً: التنظيمات التعاونية

لقد قامت هذه المشروعات منذ القديم على أساس التعاون الحرفي بهدف تنسيق جهود العاملين في المهنة الواحدة فيما بينهم ومع البيئة المحيطة بما يخدم مصالحهم بكفاءة عالية ولقد ساهمت هذه المشروعات في تطوير وتفعيل الاقتصاديات الأوربية من خلال فترات طويلة ونظراً لأهمية دور هذا النوع من الشركات في التنمية بدأت الدول العربية منذ عقود

¹ عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002، ص

بتطوير آلية عمل هذا النوع لتتحمل مسؤولياتها في بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية والازدهار لبلدانها.¹

الجدول رقم (03): المشروعات الخاصة تمويل برأس مال خاص وأهم أشكالها ما يلي:

أنواعها	المشروعات الفردية	شركات الأشخاص	شركات الأموال وأهمها شركات مساهمة	التنظيمات التعاونية
خصائصها	تمول وتدار ذاتيا من قبل أصحابها	تمول وتدار من قبل أصحابها ويمساعدة خبرات خارجية	تمول بالأسهم وتدار من قبل الغير وتجمع أموال ضخمة وتساهم في زيادة الدخل القومي	تمول من قبل الأعضاء وتدار من الغير وتساهم في تنمية الاقتصاد
عيوبها	المسؤولية كاملة وغير محدودة لأصحابها	المسؤولية غير محدودة للشركاء المتضمنين		

المصدر: كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد: مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستقطب اهتماما متزايدا من طرف الحكومات ومختلف المنظمات وحتى الأفراد، خاصة بعد ظهور بوادر الإلزامية المالية الاقتصادية في العالم في السبعينات حيث برز الاهتمام المتزايد من طرف الحكومات لتنمية ودعم تفعيل هذه الوحدات الاقتصادية وقد جاءت هذه التوجهات الجديدة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل التي أهمها ما يلي:

¹ كاسر منصور، توفيق ناجي جواد: إدارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، دار حامد، عمان، 2000، ص 33.

أولاً: فشل برامج التنمية في العديد من اقتصاديات الدول النامية

عرفت معظم التنمية التي تبنتها الدول النامية خاصة حديثة الاستقلال فشلا كبيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منها، والذي يرجع أساسا إلى كونها أعطت الأولويات لدور القطاع العام وإقامة الصناعات الكبرى واعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعل هذه الدول تعيد النظر في برامجها التنموية بتشجيع قيام مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الحجم الصغير كبديل لمؤسسات الحجم الكبير.

ثانياً: تراكم مؤسسات الحجم الكبير

اعتمدت معظم برامج التنمية في مختلف اقتصاديات دول العالم على مؤسسات القطاع العام ذات الحجم الكبير والتي كان ينظر إليها على أنها الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقدرتها على توفير أكبر قدر ممكن من العمالة والإنتاج بكميات كبيرة ومساهمتها في خلق القيمة المضافة والتصدير... الخ، إلا أن المؤسسات شهدت مع مطلع السبعينات ظهور العديد من المشاكل والأزمات المتراكمة، مما دفع بهذه الدول إلى تجزئة العمليات الإنتاجية والمراحل الصناعية للمؤسسات الكبيرة إلى وحدات صغيرة يمكن التحكم في تكاليفها وتسييرها بسهولة.

ثالثاً: بروز الفكر الاستثماري في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك بظهور طبقة من الأشخاص الذين يحملون روح الإبداع ويكتسبون أسس ومبادئ الإدارة الحديثة حيث تكونت لديهم الرغبة في إثبات الذات وتجسيد قدراتهم الإبداعية وأفكارهم على أرض الواقع بإنشاء مؤسسات صغيرة بأموالهم الخاصة ويشرفون على تسييرها وإدارتها بأنفسهم دون الخضوع إلى الهياكل الإدارية الأخرى.¹

¹ شافية بلعاني وآخرون: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيرها على ميزان التجاري، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص-ص 42-43.

رابعاً: عولمة الاقتصاد

العولمة الحالية القائمة على التخصص والمزايا التنافسية، جعلت المؤسسات مضطرة إلى تحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج، قد ساعدت ذلك على تشجيع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدراتها على تحقيق الأهداف السابق ذكرها.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أضحى من المعروف الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في نمو وترقية جميع جوانب الاقتصاد بدأ بمساهمتها في امتصاص اليد العاملة وكذا زيادة الاستثمار وتحقيق إضافة معتبرة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بل وترقى أهميتها إلى تعزيز الشراكة الأجنبية وكمحصلة لكل ذلك مساهمتها في التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التشغيل والاستثمار

أولاً: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التشغيل

إن إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم يؤدي إلى الزيادة في مستوى التشغيل فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة مساهمة مختلفة في نسبة التشغيل وذلك باختلاف المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكذا اختلاف الأقطار، أما بالنسبة للجزائر وحسب إحصائيات المتعلقة بخلق مناصب العمل كانت وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (04) مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التشغيل¹

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
		9735000	9472000	9146000	85942243	8868804	8044220	الفئة التشغيلية
1848117	1724197	1625686	1546584	1540209	1355399	1252707	1157856	عدد العمال المشغلين من قبل م ص و م
		16.70	16.33	16.84	15.77	14.12	14.39	نسبة التشغيل %

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ارتفعت من 14.39 % سنة 2005 إلى 16.70 % سنة 2010 أما فيما يتعلق بسنتي 2011 و 2012 فلم تكن هناك إحصائيات منشور متعلقة بالفئة التشغيلية سواء على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات أو على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إلا أن هذا التطور في مساهمتها يسير بوتيرة منخفضة ولا تزال كافية مقارنة بالدول الأخرى والتي قد تصل فيها مساهمتها إلى نسبة تفوق 90 % ويمكن إرجاع هذا النمو البطيء إلى عدة أسباب والتي ذكرنا منها سابقا فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة هذا بالإضافة الجانب الديني فقد تعرف العديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل البنكي التقليدي نظرا لما يحمله من رأي ديني بخصوص معدلات الفائدة، وفي المقابل صعوبة إيجاد البدائل التمويلية الأخرى مما يؤدي إلى اضمحلال وفشل العديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى عدم إدراك الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من قبل السلطات المعنية.

¹ عبد الرحمان مغازي ورشيد بوكساني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل دراسة حالة الجزائر الملتقى الوطني الأول دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص 775.

ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ترقية الاستثمار

تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة تساهم وبصورة واضحة في ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يؤدي إلى تحسين المتغيرات الأخرى المرتبطة به، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى تأثير التحفيزات الموضوعة من قبل الدولة لتطوير هذا القطاع والجدول التالي يبين عدد وقيمة الاستثمارات المصرح بها في نهاية سنة 2011.

الجدول (05) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في 2011/12/31

و 2012/12/31 حسب الطابع القانوني¹

المبلغ		عدد المشاريع		2012		2011		الطابع القانوني
2012	2011	2012	2011	%	العدد	%	العدد	
%	القيمة مليون دج	%	القيمة مليون دج	%	العدد	%	العدد	
54.45	444038	63.23	871439	98.48	7598	98.63	7696	الخاص
45.51	371138	36.62	504651	1.46	113	1.35	105	العام
0.08	369	0.15	2087	0.05	04	0.03	02	المختلط
100	815545	100	1378177	100	7715	100	7803	المجموع

المصدر: إعداد الطالب من واقع العديد من المؤلفات

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الاستثمارات المضافة لسنتين 2011 و 2012 من قبل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على التوالي تبلغ قيمة 1378177 و 815545 مليون دينار جزائري وللقطاع الخاص النصيب الأكبر في قيمة الاستثمار مما يوجب على الدولة إعطاؤه العناية التامة لكي يرقى إلى التطلعات إلى مستوى المساهمة في الدول المتقدمة.

¹ جمعي عماري: استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص-ص 108-109.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

تطرقنا إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة على النحو التالي:

أولاً: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

فيما يلي تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر حسب الطابع القانوني وهو يخص المنتجات خارج المحروقات:

الجدول رقم (06) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

¹(2011-2000)

2006		2005		2004		2002			
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
20.44	704.05	21.59	651	21.8	598.65	23.1	505	القطاع العام	
79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.75	76.9	1679.1	القطاع الخاص	
100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2184.1	المجموع	
2011		2010		2009		2008		2007	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
15.23	923.34	15.02	827.53	16.41	816.80	17.55	760.92	19.2	749.86
84.77	5137.46	84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	80.8	3153.77
100	6060.80	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63

المصدر: إعداد الطالب من واقع العديد من المؤلفات.

¹ جمعي عماري، مرجع سابق، ص 109.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام كبيرة جدا فمن نسبة 76.9% سنة 2002 إلى 84.77% سنة 2011، كما لا نمهل أن المكون الأساسي للقطاع الخاص هو المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لذا فقد نجح ولو بنسب لا تزال بعيدة عن المرجو منه، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة المساهمة في تطورا مستمرا لتشكل بذلك رافدا من روافد التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير أنه لا يمكن إصدار الحكم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلا بعد إعطائها المزيد من الوقت للنمو وكذا توفير المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق ذلك.

ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في القيمة المضافة

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من الأهمية بمكان لكي تلعب الدور المهم في التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة حيث توضح في الجدول أدناه حين تبدو مساهمة القطاع الخاص جلية في جميع المجالات بل تكاد أن تكون محتكرة لبعض المجالات بنسب تفوق 99% في الزراعة وكذا نسبة تفوق 70% في جميع المجالات الأخرى، في حين أن مساهمة القطاع العام وفي أحسن الأحوال يصل إلى نسبة 25.95% وذلك في مجال خدمات المؤسسات إلا أنه وبالرغم من المساهمة الفاعلة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تطور القيمة المضافة إلا أننا لا نستطيع الحكم عليها من الجدول أدناه وإنما نستطيع الحكم على مساهمتها فقط ذلك لأن الجدول أدناه لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار وقد يكون ظاهرا لنا تطور القيمة المضافة إلا أنه من الممكن أن يكون الواقع عكس ذلك.

الجدول رقم (07) مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2007-2011)

القيمة بالمليار دينار جزائري

2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
99.34	1165.91	99.70	1012.11	99.85	9124.99	99.50	708.17	99.59	701.03	خاص	الزراعة
100	1173.71	100	1015.19	100	926.37	100	711.75	100	704.19	مجموع	
86.41	1091.04	98.73	1058.16	87.10	871.08	86.67	754.02	80.94	593.09	خاص	البناء والأشغال العمومية
100	1262.57	100	1071.75	100	1000.05	100	869.99	100	732.71	مجموع	
81.97	860.54	81.58	806.01	81.41	744.42	81.10	700.33	79.19	657.35	خاص	نقل ومواصلات
100	1049.77	100	988.03	100	914.36	100	863.57	100	830.07	مجموع	
79.58	109.50	79.15	96.86	78.78	77.66	74.05	62.83	78.92	56.6	خاص	خدمات المؤسسات
100	137.59	100	122.37	100	98.58	100	84.04	100	71.71	مجموع	
88.61	107.60	88.61	101.36	89.9	94.8	88.7	80.87	88.07	71.12	خاص	الفندقة والإطعام
100	121.43	100	114.39	100	105.45	100	91.18	100	80.75	مجموع	
86.17	199.79	86.03	169.95	86.14	161.55	85.23	139.92	84.12	127.98	خاص	الصناعة الغذائية
100	231.85	100	197.53	100	187.55	100	164.16	100	152.13	مجموع	
90.04	2.34	88.42	2.29	88.33	2.25	86.94	2.20	87.39	2.08	خاص	صناعة الجلد
100	2.60	100	2.59	100	2.55	100	2.53	100	2.38	مجموع	
94.07	1358.92	94.10	1204.02	93.58	1077.75	93.28	935.83	93.25	776.82	خاص	التجارة والتوزيع
100	1444.63	100	1279.47	100	1151.62	100	1003.2	100	833	مجموع	

Source: bulletin d'information statistique de la pme, N°22 op .cit, p43

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ترقية الشراكة والتجارة الخارجية

تتبع مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في زيادة قيمة الاستثمارات والنتائج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالإيجاب على كل من الشراكة الأجنبية والتجارة الخارجية على النحو التالي:

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الشراكة الأجنبية

لا يقتصر دور المؤسسات المتوسطة على العوامل الآنف ذكرها وإنما يمتد دورها ليشمل ترقية الشراكة وذلك من خلال المشاريع المنجزة وخير دليل على ذلك الجدولين التاليين:

الجدول رقم (08) توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2010
حسب حجم المشروع:

مناصب الشغل المنجزة	المبلغ بالمليار دج	عدد المشاريع	الشريحة بالمبلغ
29033	69	16600	أقل من 10 مليون
44848	121	5697	من 10 إلى 50 مليون
56552	181	1855	من 50 إلى 200 مليون
38763	157	505	من 200 إلى 500 مليون
57275	1421	358	حتى 500 مليون
226471	1949	25015	المجموع

source: www.andi.dz consulté le: 20/09/2012

الجدول رقم (09) توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2010

حسب مصدر رؤوس الأموال:

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل
الاستثمارات المحلية	24655	1243	186487
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	205	222	26823
استثمارات الشراكة	155	483	13161
مجموع الاستثمارات الأجنبية	360	705	39984
المجموع	25015	1949	226471

Source: www.andi.dz consulté le: 20/09/2012

يتمثل الهدف من وضع الجدول رقم (08) هو توضيح المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2010 والتي تتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم وذلك وفقا لتصنيفها حسب حجم المشروع، والجدول رقم (09) الذي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002 إلى 2010 حسب مصدر رؤوس الأموال مبينا نسبة مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو استثمارات الشراكة إلا أن هذه النسبة والتي تقدر بـ 1.44% من إجمالي المؤسسات المتوسطة والصغيرة المنجزة خلال هذه الفترة، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا ويرجع السبب في ذلك إلى أن المستثمر الأجنبي غالبا ما يستثمر في المشروعات الكبيرة والتي تضمن له

أرباحا كبيرة على عكس المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تضمن في الغالب أرباحا أقل وتحتاج إلى وقت أكبر لتنتقل من مؤسسات متوسطة أو صغيرة إلى الحجم الأكبر منها، بالإضافة إلى قلة تنافسية المؤسسات المتوسطة والصغيرة على المستوى المحلي مما يفقدها العامل التحفيزي لجذب المستثمر الأجنبي.¹

ثانيا: مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التجارة الخارجية²

إن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير لا تتعدى نسبة 1.7% وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالدول المتقدمة والنامية في العالم كما يبينه الجدول التالي:

¹ جمعي عماري، مرجع سابق، ص- ص 198-199.

² عمار جمعي: استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 198.

الجدول رقم (10) حصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير لعدة سنوات في دول مختلفة

الدولة	السنة	مساهمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير
الجزائر	2007	1.7%
الصين	1990	40% - 60%
كوريا الجنوبية	1995	42.4%
الفيتنام	1992	20%
الهند	1992	31%
مالاوي	2003	01%
اليابان	1991	13.3%
الو.م.أ	1995	11%
الدانمارك	1990	46%

تبين الإحصائيات المقدمة في الجدول الشوط الكبير الذي سلكته الدول في العالم لبلوغ قيم كبيرة من حصص مساهمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير، ففي الفيتنام مثلا تمثل مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير 20 % سنة 1992، نلاحظ ذلك التطور الكبير في الدول المنبثقة كالصين يرجع سبب انخفاض مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الوطني إلى عدم وجود رؤية واضحة للإستراتيجية الشاملة الواجب إتباعها لتطوير التنمية الاقتصادية، فالتحليل الاقتصادي يؤكد

أن الجزائر لها فجوة كبيرة في مجال الصناعات التحويلية والغذائية والدليل على ذلك قيمة الواردات الضخمة التي تصرفها الجزائر سنويا، ومن هنا فإن بناء استراتيجية لتنمية الصادرات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة يجب أن تبدأ من بلورة سياسة تنمية تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الضعيفة.

المبحث الثالث: صعوبات، تحديات وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سننظر في هذا المبحث إلى أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحديات وآفاق ترقيتها.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات منها¹

أولاً: الصعوبات المالية

1. صعوبة التمويل: يمكن حصر أهم مشكلات التمويل فيما يلي:

- افتقار الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة جدوى.
- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.
- إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

2. نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب

المشاريع الصغيرة أيضا يتجنبون التعامل مع البنوك وذلك نظرا ل:

- ارتفاع تكلفة التمويل، تدخل البنك في الإدارة.

- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

¹ لرقط فريدة وآخرون: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية ومعوقات تنميتها، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مجلة العلوم اختصاص علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2003، صص 122-123 .

- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك.

3. الرسوم الجمركية: تختلف المعدلات الجمركية على حسب نوعية السلع، فإذا كانت سلع رأسمالية وسيطة استهلاكية أو سلع معمرة وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يخدم أكثر المشاريع الكبيرة وذلك لأن ما يعتبر سلعا استهلاكية في المشاريع الكبيرة يعد سلعا رأسمالية في المشاريع الصغيرة وكما أن هذه المعدلات تبدأ في الارتفاع تدريجيا بدء بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائقا أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما أن صعوبة وتعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المشاريع.

4. الضرائب: تستخدم الحوافز الضريبية في تشجيع التنمية الصناعية، وتتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي وغالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم الهيئات الكبيرة أي لا تنطبق على حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي الجزائر تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عمليات إعادة استثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الجديدة، إضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على نشاطها الإنتاجي، يتمثل في ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، كساد الإنتاج وذلك بسبب أن هذه المشاريع تتعامل مع مستهلك قدرته الشرائية ضعيفة ومع سوق وطنية ضعيفة عادة.

ثانيا: المشكلات الإدارية

كثيرا ما تزاول المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعمالها دون أن تكون لديها أفكار واضحة عن تقنيات التسيير، إذ أن المالك في كثير من الأحيان يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة بسبب خلط الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به كما أن الملكية الفردية أو العائلية وجودها مرتبط بحياة الملاك وقدرتهم على العمل من جهة أخرى فان الاعتماد على الموارد الذاتية يضطر أصحاب المشروع على

تعيين الأبناء والأقارب بصفة عامة لإدارة النشاط، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي يؤثر على نمو وتوسع المشروع.

ثالثا: نقص العمالة المدربة

يرجع نقص العمالة المدربة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

1. ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المشروع.
2. عزوف الأبناء على تعلم مهنة الآباء، خاصة تلك التي تتطلب مهارات عالية.
3. ارتفاع تكاليف التدريب لدى الجهات المختصة.

رابعا: المشكلات التسويقية

تتمثل المشكلات التسويقية فيما يلي

1. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مؤسسات ذات طابع عائلي أو مملوكة من طرف أفراد يتولون شؤون إدارتها، ونظرا لعدم تمتع الملاك والمديرين بالخبرات والمؤهلات التنظيمية والتسييرية اللازمة فإن هذه المؤسسات تقع في مواجهة مشاكل تعيق ممارسة وتوسيع نشاطها.
2. نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق والمواصفات المطلوبة الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.
3. ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل.
4. محدودية وجود رأس المال الذي يسمح بالإنتاج والعرض بكميات محدودة.
5. نقص المعلومات حول التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المشروع.¹
6. عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

¹ المرجع سابق، ص-ص 123-124

المطلب الثاني: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية في العالم تضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أمام تحديات مستقبلية تتمثل فيما يلي¹

أولاً: تحدي الإصلاح الاقتصادي

ينتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفتح المجال للمنافسة الوطنية والأجنبية وترك المجال حراً أمام السلع الأجنبية للدخول في الأسواق الوطنية، خاصة لانضمام المنظمة العالمية للتجارة مما يجيز للمشروعات تحضير نفسها لمثل هذه التحديات.

ثانياً: التكنولوجيا و المعلوماتية

يجب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة ووسائلها المتطورة بهدف توسيع وتطوير خدماتها مما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

ثالثاً: تحدي الكفاءة الإدارية والبشرية

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية مما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير بما يتواءم ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة، ومن أجل مواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر من أصحاب المشروعات الصغيرة تبني استراتيجيات تضمن لها البقاء والتطور، وفي هذا الإطار يركز الخبراء في الإدارة الاستراتيجية على البدائل التالية:

¹ شافية بلعاني وآخرون: مرجع سابق، ص ص 59-60.

1. استراتيجية تحديد واستغلال الميزة التنافسية

إن مؤشرات المرحلة المقبلة تؤكد أن البقاء والنجاح للمشاريع يمكن أن تحقق نوعين منها:

- هي المشاريع الكبيرة في حجمها ومواردها ونطاق نشاطها وخدماتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها.
- المشروعات المتخصصة والتي تعمل على تقديم خدمات أوسع ومحدودة ومتخصصة ومتميزة وعليه يجب على المشروعات الصغيرة اختيار البديل الثاني أي اللجوء إلى التخصص وتحديد الميزة التفاضلية أو التنافسية التي تستطيع من خلالها البقاء أو النجاح.

2. إستراتيجية خدمة المشروعات الكبيرة وتمييزها

ويتحقق ذلك من خلال عمليات المناولة أو قيام المشروعات الصغيرة بإنتاج بعض الأجزاء التي تستخدم في المشروعات الكبيرة مما يقلل من تكلفة إنتاج مثل هذه الأجزاء فيما لو قامت المشروعات الكبيرة بإنتاجها.

المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف التدابير المساعدة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي¹

1. تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
2. ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تشجيع بروز محيط اقتصادي تقني وعملي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم والدفع الضرورين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

¹ شافية بلعاني: مرجع السابق، ص 60-61.

5. ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
7. زيادة الوعي الجماهيري بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وزيادة دعمها لسياسات تنمية هذه المشروعات.
8. تنفيذ عملية تنمية السياسات على أساس القضايا ذات الأولوية.
9. وضع دليل يحتوي على إجراءات قياسية للتشغيل بالنسبة لهذه المشروعات وتحديثه بشكل دوري.
10. تطوير جهاز الإعلام الاقتصادي: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب جهاز إعلامي متخصص يكون مصدرا أوليا وموحدا للمعلومات.
11. تطوير بورصة المناولة والشراكة.

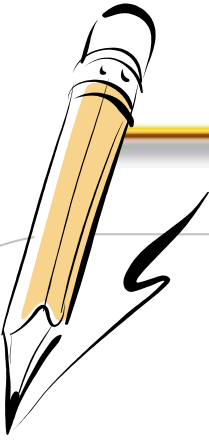
خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أن تعدد المعايير الكمية والنوعية يصعب من تحديد تعريف موحد ويؤدي إلى اختلاف التعريف من بلد لآخر على حسب درجة النمو الاقتصادي وقطاع النشاط الذي تنتمي إليه، و من جهة أخرى يمكن تصنيف هذا النوع من المؤسسات على أساس عدة معايير كطبيعة المنتجات أو على أساس تنظيم العمل.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا اقتصاديا وسياسيا بالنسبة لجميع الدول نظرا للخصائص التي تميزها ويمكن أن تكون قاعدة استراتيجية يندرج ضمنها أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الأفكار والإبداع التكنولوجي

الفصل الثاني

التنمية المستدامة



- تمهيد

المبحث الأول:

ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني:

أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث:

عوامل وأساليب تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الرابع:

مبادئ ومؤشرات، أبعاد التنمية المستدامة

- خلاصة الفصل

تمهيد

نظرا للتطور التكنولوجي في مختلف المجالات ومع ظهور العديد من الأفكار والمصطلحات كالتنمية الاقتصادية والعولمة إلى غيرها من المصطلحات قامت معظم الدول العالمية بتبني مفهوم أو مصطلح التنمية المستدامة الذي أبعادا أخرى سنحاول التعرف عليها في هذا الفصل الذي من خلاله سنحاول التعرف على مختلف مبادئ وخصائص التنمية المستدامة بالإضافة إلى أهدافها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوماً بعد يوم بسبب الإستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها كل أفراد المجتمع، المؤسسات والهيئات الفاعلة. كل هذا سبب ذعرا وهلعاً للمجتمع الدولي بضرورة الاستعجال للبحث عن الوسائل والطرق للتخلص من هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية. في المقابل هناك من لا يعير للبيئة اهتماماً مهماً الوحيد هو تطوير البلاد والتقدم وتحقيق المصالح الخاصة متغاضين عما يفرزه هذا التقدم من أضرار على البيئة، من خلال استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي خطر نفاذ ونهاية الموارد الطبيعية، الأمر الذي دعى إلى ضرورة التفكير في المستقبل والأجيال المقبلة وحققها في العيش، وبعد التفكير ملياً تم تبني فكرة التنمية المستدامة، لأحد الطرق الجديدة والفاعلة وكأسلوب عصري يوفق بين الحاضر والمستقبل.¹

المطلب الأول: تاريخ التنمية المستدامة

بين عام 1972 وعام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في استكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، والثاني عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية"، والثالث انعقد في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة".

تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم و استيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة.

¹ شادي عز الدين: بحث حول التنمية المستدامة في الجزائر، سنة أولى ماجستير، تخصص: إتصال بيئي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص2.

في عام 1972 أصدرت الأمم المتحدة تقريراً حول (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الإستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي احتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات) والموارد غير المتجددة (حقوق النفط، الغاز) يهدد المستقبل.

و في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم ، و في عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون ، نبهت هذه الوثيقة الأدهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصله الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، و في عام 1987 اصدرت اللجنة العالمية للتنمية و البيئة تقرير " مستقبلنا المشترك" كانت رسالته الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية ، و لما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي ، و وضع المؤتمر " أجنده 21 " تضمنت 40 فصلاً تناولت ما ينبغي الإسترشاد في مجالات التنمية الإقتصادية، التنمية الإجتماعية، و في مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية.¹

¹ مرجع نفسه، ص 2.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

هناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة، إلا أن أكثر التعاريف شمولاً هو:¹

- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الإيفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازية ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة، دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية.
- هي التنمية التي تقوم على أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الزاهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الاسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرين تعريفاً للتنمية المستدامة وتم تصنيف هذه التعريفات ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثها كما يلي:

¹ بويحيوي صبرينة: التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر - محاولة دراسة المفاهيم وآليات التطبيق -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: التغيير الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 43.

التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الإنتاج والاستهلاك، وامتاعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة للتنمية المستدامة تعني بتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

التعريفات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات خدمات صحية وتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

التعريفات المتعلقة بالبيئة:

التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.

التعريفات المتعلقة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

بموجب التعاريف أعلاه يمكن تحديد مفهوم التنمية المستدامة بمايلي: (التنمية المستدامة يجب أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية ولا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية

واستنزافها وإلى تطوير الموارد البشرية وأخيرا تحدث تحولا في القاعدة الصناعية والتقنية
السائدة).¹

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من نماذج التنمية المستدامة،
وفيما يلي نستعرض أهم هذه الخصائص:

- فهي تنمية ذات طبيعة إيجابية، حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها. فالبشر في هذا النمط من التنمية يتعايشون مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تجسيده.
- المشاركة الديمقراطية، فالتنمية من خلال هذا النمط قريبة من البشر، تفترض المساواة بينهم، ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن بعضها فالتنمية تتطلب وعي الجميع ومشاركة الجميع وفق مرجعية مشتركة، ومن ثم تعتبر التنمية المستدامة مدخلا من ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأن الاخيررة شرط ضروري للأولى، وسواء بدأنا من هذا الطرف أو ذلك، فالمطلوب تحفيز البشر واستثارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.
- أن تسعى التنمية المستدامة إلى تمكين المهمشين، الذين تم ابعادهم عن المشاركة، تمكين الفقراء وخاصة الذين يعيشون في مستوى الفقر المدقع، حتى يستعيدوا عافيتهم من أجل المشاركة الاقتصادية، وتمكين الأقليات، وتمكين المرأة...
- تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع، وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازية تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالحا له رغم تبني الجميع لنفس الاهداف التنموية البعيدة المدى.²

¹ مرجع نفسه، ص44.

² علي زيد الزعبي وآخرون: التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين الشمس، المجلد 37، يوليو - سبتمبر 2009، ص 247.

- التتمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التتمية التقليدية. لأن التبادل يتضمن تعويضا أو بدلا فوريا، ويتطلب اتفاقات تعاقدية ونظاما قانونيا معقدا، أما التتمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها تركز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل اشباع رغباتهم، فرأس المال الاجتماعي يشجع الأفق الأبعد أما في التفاعل الاجتماعي، حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل.
- عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الأجيال، ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية فعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التتمية المستدامة اليوم بضرورات التتمية في الغد، ولا سيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل. وأقوى حاجة لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة. وهذا الضمان هو أساس التتمية المستدامة، فالاستدامة لا يكون لها معنى إذا كانت تعني استدامة فرص الحياة البائسة والمعوزة، إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل على استدامة الحرمان البشري.¹

¹ مرجع نفسه، ص248.

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية.

وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.¹

وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية.²

من هنا نستنتج أن التنمية المستدامة تركز على ثلاثة أهداف أساسية إنها : تنمية مواءمة للناس، مواءمة لفرص العمل وللطبيعة.

المطلب الأول: الهدف الاجتماعي

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على أنها: تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.³

¹ محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص 22.
² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية للعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1994، ص 04.
³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية للعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1994، ص 13.

إن هدف نموذج التنمية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية، مهما كان ذلك أمراً هاماً ولا يقدر حياة شخص ما أكثر من تقدير حياة شخص آخر. إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في "الطبقة الخطأ" أو "البلد الخطأ" أو قدر له أن ينتمي إلى "الجنس الخطأ".

تعتمد التنمية المستدامة اعتماداً كبيراً على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، " أنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس".

و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق. و التنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً.

و التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها أو أكثر أشكال المشاركة في السوق، كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.¹

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة والمقبلة، من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، ولكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية. إذ سيكون من الغريب أن ننشغل انشغالاً برفاه الأجيال المقبلة -التي لم تولد بعد- بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم. ومع ذلك فحقيقة الأمر هي أنه أياً من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يستحقه من أولوية.²

¹ محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص 24
² برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التنمية البشرية للعام 1999.

الأحياء الآن هم الذين يجب أن لا يفرطوا بحقوق و اهتمامات الأجيال القادمة¹ ،
ولذلك قد يكون القيام بعملية إعادة تشكيل كبيرة لتوزيع الدخل في العالم و لأنماط إنتاجه و
استهلاكه شرطا مسبقا ضروريا.

حيث يقوم هذا المنهج على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمو اقتصاديا فقط و
لكن لابد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على
البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداة وهدف عمليات
التنمية.

عوامل كثيرة أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، هذه العوامل أدت إلى تغيير في
النظريات التنموية وأصبحت تركز بصفة أساسية على هدف التنمية وهو الإنسان وأحواله
الصحية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أي
زيادة معدلات الاستثمار و معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الاستهلاك من السلع
الصناعية الحديثة.

إن التجربة العملية لاستراتيجيات التنمية التي انطلقت من المبادئ السابقة أثبتت أنه،
على الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل
القومي، إلا أن مشكلات هذه الدول قد تزايدت وزاد سوء الأوضاع الاقتصادية في معظم هذه
الدول حيث عانت من زيادة حدة التضخم وتفاقم مشكلات البطالة والإسكان والرعاية الصحية
و التغذية الملائمة.

نجد مثلا في تجارب بعض الدول في شرق آسيا التي استلهمت سياستها التنموية من
التجربة اليابانية ونجحت نجاحا باهرا في تحقيق التنمية البشرية و المادية معا مثل كوريا
الجنوبية وسانغفورة و ماليزيا و تايوان.

¹ ضاري ناصر العجمي، الأبعاد البيئية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت 1992، ص 23 .

فقد انتدبت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية ولكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي الذي تطبق خلاله هذه السياسات له أثرا هام في نجاح الجهود التنموية.

وأن تدخل في مجال التنمية لتحقيق العدالة ومساهمة كل الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية هو من أهم عناصر نجاحها ووضعها على أسس ثابتة. فهذه الدول كان لها في بداية الستينات نفس ظروف وسمات مستوى الدخل الذي كان سائدا في معظم الدول النامية، وقد أصبحت اليوم في عداد الدول الناجحة وفقا لمعايير التنمية الاجتماعية والبشرية معا.¹

وهكذا فإن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجبة تهدف بالاتجاه الأفضل و الأحسن والخير الاجتماعي العام، و تتادي بالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجات البشرية الأساسية من تعليم وصحة ومعرفة وتطوير القدرات وحماية حقوق الانسان الأساسية في مختلف المجالات، و القضاء على أنواع التمييز بين البشر.²

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، عام 1996، تقريرا بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرون: دور التعاون من أجل التنمية".

اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينات.

و في الكلمة التي ألقاها أمام الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 1999، وصف "ميشل كامديسو" الذي كان يشغل حينئذ منصب الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، هذه الأهداف بأنها:

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، محمد علي اللثي، "التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياستها" الدار الجامعية، اسكندرية 2004، ص 89
² محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 25.

"سبعة تعهدات للتنمية المستدامة" وفي تقديمهم لكتاب "نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية" ذكر "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة، و "دونالد جونسون" الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و "وهورست كوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و "جيمس ولفنسون" رئيس مجموعة البنك الدولي أن "مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا وبرامجنا و تقييم مدى فعاليتنا "و تتمثل تلك الأهداف السبعة للتنمية المستدامة في:

1- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

2- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.

3- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015.

4- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015.

5- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015.

6- توصل خدمات الصحة الانجابية كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015.

7- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015.¹

¹ مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 2000، ص ص 14-15.

المطلب الثاني: الهدف البيئي

بدأت علاقة الانسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءاً، نظراً لسوء استغلال الانسان لعناصر البيئة، وتهديده المستمر لنظم البيئة وقد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية .

كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الانسان وبيئته.

فقد ازداد الانتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى 1973، حيث بلغ معدل النمو في الصناعية الاستخراجية 5 % سنوياً، وفي الصناعة التحويلية 7 % سنوياً، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك إلى انخفاض حوالي 3 % سنوياً، فكانت هذه الفترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني وتمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية ونوعية الملوثات الناتجة عنها.¹

ثم تباينت وجهات النظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع ، حيث احتلت دواعي التنمية والتقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة للأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن لهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الامر مشكلة في مجتمعاتهم وكان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي وأن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.²

¹ ضاري ناصر العجمي، مرجع سابق، ص 12.

² أعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-27/01/1994. تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت 1998، ص 341.

وجاء عقد الثمانينات ليشهد تغييرا ملموسا في نظرة الدول النامية و الدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة لآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الانسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشيرنوبيل في الاتحاد السوفياتي (في السابق) عام 1986، تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987.

وعلى نطاق المستجدات و المتغيرات وخلال السنوات العشرة الأخيرة شهدنا تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي وبأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه اذ كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالانسان، فإذا التنمية هي سعي الانسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموما.

فكان مؤتمر "ريو دي جانيرو" بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، أكد هذا المؤتمر أن " التنمية المستدامة" هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي"، و اعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات وحقوق الدول في هذا المجال. حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

- مسؤولية الدولة في عدم الحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.

- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ واستيراد صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض.

- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على مستوى ذي الصلة.
- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف و الأولويات الادارية السياق البيئي والانمائي الذي تنطبق عليه.
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية.
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي حسب قدراتها.
- يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة و الاحتلال.¹

¹ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، طبعة الأولى، لبنان 2003، ص-ص 197-198.

المبحث الثالث: عوامل وأساليب تحقيق التنمية المستدامة

هناك عدة عوامل تؤثر على التنمية المستدامة، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم هذه العوامل.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة لتحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول : التنمية المستدامة والبيئة

كان الاعتقاد السائد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها، غير أن تقارير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 استطاع أن يغير هذا الاعتقاد إلى مفهوم وتصور جديد وهو ما يعرف بمبدأ

" التنمية المستدامة" والقائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا يدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن الأطر التي يصنعها علم البيئة بمعناها الواسع.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على احتياجات المستقبل وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الإنسان في المستقبل وبذلك تستمر التنمية، فالتنمية المستدامة بالنسبة لمجموعة من السكان أو البلد تعني الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون الإخلال بالبيئة ومواردها، حيث أن تحقيق أغراض التنمية رهين بما توفره البيئة من موارد وهذا يعني أن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة وطيدة.

إن العلاقة بين البيئة والتنمية يجب أن تكون متبادلة من أجل الحفاظ على الأولى وضمن استمرارية الثانية من خلال التوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة،

حيث أنه كيفما كانت طبيعة وتوجه التنمية وأينما وجدت الجهة التي تحقق فيها هذه التنمية، فهي في حاجة إلى موارد البيئة وهو الأمر الذي حدث نظاما من العلاقات بين البيئة والتنمية.¹

الفرع الثاني: التنمية المستدامة والسلم

لقد كان لمفهوم التنمية المستدامة دور بارز في استمالة الباحثين والسياسيين للتأمل في الروابط بين الأزمات في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إلا أن هناك جملة من القضايا المتداخلة التي تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، وهي السلم والديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة والاستعمال الجيد لمصادر الطاقة ومشاركة الجماعات المحلية في صناعة القرار والتوزيع العادل للثروة، و مهما تعددت الشروط وتشابكت فإن تجسيد التنمية في الواقع العملي يتطلب توفير السلم في المقام الأول.²

و الملاحظ أنه مع نهاية الحرب الباردة، أصبح اهتمام المجموعة الدولية منصبا حول السلم الدائم ووضع حد للنزاعات وتحقيق التنمية المستدامة وبالتأمل في هذين الموضوعين الذين هيمنوا على نقاش السياسي خلال التسعينات من القرن العشرين يجد المرء أن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو وقد تبنى خطوة هامة في اتجاه الفهم الصحيح لكل من التنمية المستدامة و عملية السلم خلال القرن الواحد والعشرين.

وبالرغم من الدراسات المستفيضة حول العلاقة بين السلم والتنمية فقد بقيت نتائج هذه الدراسات دون أدلة مقنعة وقاطعة، و مع ذلك ومن البديهي القول بأن تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة تعطي بريقا من الأمل بإزالة أنواع عديدة من الحالات التي تقضي

¹ [http://pme.Gow.Sa/wakalta IsHoom.asp](http://pme.Gow.Sa/wakalta%20IsHoom.asp).19/04/2009,11:12 .

² صالح عمر فلاح، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ص-ص7-8.

إلى ظهور نزاعات واندلاع حروب وفي حالات كثيرة يمكن التأكد من احتمال حدوث صدمات مسلحة.

غير أن مفهوم التنمية المستدامة غيرت هذه العلاقة بشكل جذري، فقد أوضح إعلان ريو دي جانيرو في المادة 25 بأن السلم و التنمية وحماية البيئة متداخلة وغير قابلة للتقسيم، وفي الحقيقة فإن عدد من الأسباب الأولية للنزاع مرتبطة بالتنمية المستدامة، و من المظاهر التي تعد بمثابة تحدي للسلم وتحقيق التنمية المستدامة مشكلة النمو الديمغرافي الذي يتزايد بوتائر أسرع من تجاوب المواد الطبيعية المتاحة والتكنولوجيا السائدة وتزايد الضغط على المياه العذبة وانجراف التربة والنزاعات حول المناطق المتضمنة للمصادر الاستراتيجية وزيادة الفوارق الاجتماعية و ظهور تدفقات الهاربين من الحروب والمجاعة والمظاهر الأخرى المدمرة للسياسة والاقتصاد والبيئة. ومثل هذه المظاهر تتواجد في العديد من الدول، سيما في إفريقيا كالسودان والصومال والدول المجاورة للبحيرات.

وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" على ذلك بقوله:

" Son complicts begin when people whitout shelter or other basic human right see better lives for them selves and their families by taking weapons to fight against their own goverment or theit nigh bors"¹

ومتى تم حصر التحديات المشتركة فإن النقاش سيعالج لا محالة كيفية مساهمة السلم في عملية التنمية المستدامة، ومن البديهي القول بأن انعدام السلم يعني حالة الحرب أو النزاع مما يؤدي إلى استنزاف المصادر التي كان من الممكن توظيفها لترقية رفاهية المواطنين، فضلا عن ذلك، فإن النزاعات المسلحة غالبا ما تلحق أضرارا بالغة بالموارد الطبيعية والبنى التحتية و بالإنسان، ومن الأمثلة الحية عن ذلك ما يحدث ويحدث من حروب ومواجهات

¹ Jimmy carte, talking peace, A version por the next generation, USA, Puffin books, 1993, P78.

دامية في العراق وفلسطين وأفغانستان وكشمير والشيشان. وفي هذا السياق أكدت إحدى الباحثات في جامعة تورنتو في كندا على ما يلي:

" Possible distruction of the environment during war fare is a threat to every human ... that egradation in the world is direct result of the various 10 to 30 of alt environmental militaries".¹

وهذا يعني أن تحقيق التنمية المستدامة تساهم في إلغاء الأسباب الحقيقية للنزاع كتخفيض نسبة الفقر و التقليل من اللامساواة وتوزيع الموارد المتاحة بكيفية تستفيد منها شرائح واسعة من المحرومين.

إن تحسين الظروف الاجتماعية تعد أساسية في ترقية السلم في مناطق كثيرة من العالم، كما تستطيع التنمية المستدامة أن تساهم في حالة الاستقرار والسلم إذا كانت التنمية شاملة و تتضمن فكرة التنظيم المتعدد ليس فقط اقتصاديا أو بيئيا أو سياسيا ولكن كل هذه الجبهات. إضافة إلى ذلك فإن التغيير أو إصلاح المؤسسات لغرض حل النزاعات الكامنة بكيفية ديمقراطية يتشكل في جوهره فكرة الاستدامة.

فإن أخذنا فكرة المياه العذبة فإننا نلاحظ أن السعي الدؤوب للهيمنة عليها بشكل أحد المصادر الرئيسية للنزاع في كثير من مناطق العالم.²

كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل ولبنان و تركيا مع العراق وسوريا والسنغال وموريتانيا والصراع المستمر بين الدول التي يمر عبرها نهر النيل.

و تشير الدراسات إلى أن الحروب الكبيرة التي ستظهر خلال القرن الواحد والعشرين سيكون موضوعها السيطرة على المياه العذبة التي سيزداد الطلب عليها نتيجة التزايد السكاني واتساع المشاريع الصناعية.

¹ Susan Lanier –Gacham; The ecology of war; Environmental impacts of war pons and Warfare (New york= walker and company); 1993; p –xxix-

² صالح عمر عمر فلاحي، مرجع سابق ص ص 08-09.

من أجل التنبؤ لنزاعات العقود القادمة يجب إدراك الواقع البائس للبيئة والصدام الثقافي والعرقى والمصير الجغرافي وغيرها. ولذا فإنه من الضروري الاستيعاب الجيد لما تعنيه التنمية المستدامة، ولماذا تم اختيار عنوان "مستقبلنا المشترك" لتقرير بروتلاند الذي اكتسب شعبية في أوساط الباحثين والمهتمين بالقضايا التنموية.

الفرع الثالث: التنمية المستدامة والعولمة

تعددت تعاريف العولمة بين المؤيدين والمعارضين لها إلا أنه قد اتفق معظم المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العرب والعولمة" عام 1997 أن العولمة هي ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية في طبيعتها، وأن أدواتها الفعالة هي الشركات المتعددة الجنسيات. وهي كظاهرة تاريخية وليست إيديولوجية جديدة إما مذهباً سياسياً مبتكراً أو معتقداً فكرياً حديثاً، كما أن العولمة تساهم في تطوير عدة مجالات منها السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية.¹

إن استمرار النمو الاقتصادي القائم حالياً سيؤثر سلباً على البيئة الأنظمة الطبيعية وزيادة التباين الاجتماعي والاقتصادي ولا شك ان البشرية تقف على مفترق طرق حساس، فأما تواصل طريق النمو الاقتصادي المفرد حسب العقيدة الاقتصادية الليبرالية، أو أن تنبيه إلى الدمار الذي تحدثه في هذا الكوكب وتبدأ بالعمل على تطوير أنظمة اقتصادية مستدامة في الانتاج والاستهلاك والسياسات الاقتصادية العامة.

تقول منظمة أصدقاء الأرض أن العولمة الاقتصادية التي تسود العالم حالياً والتي تبحث عن الربح بغض النظر عن الكلفة البيئية والاجتماعية تتناقض تماماً مع مبادئ التنمية المستدامة.

¹ باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص 126.

ومن المعروف أن النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع، وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة من النشاط الاقتصادي، والتعامل مع القضايا المشتركة بين التجارة والبيئة و التنمية يكمن في رؤية كل من هذه القطاعات إلى القضايا التي يتم النقاش حولها من خلال منظومة منطقية في التسلسل ما بين السبب والنتيجة.

لقد اثارت المشاكل التي تسببها العولمة الاقتصادية ردة فعل عالمية منظمة من الشعوب ضد سياسات العولمة ومؤسساتها الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي ومنتدى دافوس الاقتصادي ولاشك أن هذه التيارات (الجمعيات البيئية، منظمات المجتمع المدني) ستكون من الأوجه الايجابية للعولمة، وأحد مؤشرات حوار الحضارات القوة المضادة التي يمكن أن تجمع شعوبا من مختلف التوجهات الدينية والعرقية، والسياسة، وكما أن المفكر الأمريكي المعروف "توم نشومسكي" فإن هذه التيارات ليست في الحقيقة مناهضة للعولمة بل تمثل الوجه الحقيقي للعولمة لأنها تجمع الشعوب وتكسر الحواجز وتوحد المطالب الرئيسية، بينما العولمة الاقتصادية تسبب فعليا في تحطيم علاقات الناس وتزيد من التباين بين البشر، وخاصة بين الأغنياء والفقراء.¹

المطلب الثاني : أساليب تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

إن تحول نظرة دول العالم في الآونة الأخيرة سواء كانت هذه الدول متقدمة أو سائرة في طريق النمو من الاهتمام بالتقييم الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات المختلفة عن الفترات الماضية إلى اجراء ذلك التقييم عن الفترات المستقبلية ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة وتعتبر الآثار البيئية السالبة التي انعكست على عناصر التنوع البيولوجي وعلى الموارد الاقتصادية والبشرية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المفهوم و ذلك لما يترتب

¹ المرجع السابق، ص 126.

عن هذه الآثار من تأثير بالغ على الناتج القومي وعلى إنتاجية المؤسسات وقدرة الأفراد الصحية على العمل والإنتاج و تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل هي:

الفرع الأول: مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية

إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمؤسسات والوحدات الإنتاجية كما يعمل أيضا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الناتجة عن التلوث البيئي وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة، ويعتبر أسلوب دورة حياة المنتج من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في حصد وتحديد كمية الإنتاج المعيب التي تتسبب في زيادة معدلات التلوث البيئي بأنواعها، وانخفاض كميات الإنتاج وبالتالي انخفاض الإيرادات المحققة للشركات ومؤسسات الأعمال. ويقوم نظام الإدارة البيئية على اعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى الحد من استخدامها بتخفيض حجم الملوثات أو لإستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطا بأهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

إن أهم السمات السائدة في دول العلم هي محدودية الموارد المتجددة والغير متجددة، مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني أنه لا يجب زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية مثلا بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه المواد خلال الفترات أو السنوات القادمة ويجب تخصي هذه الموارد خاصة غير المتجددة للاستخدامات التي تحقق أعلى نواتج ممكنة وبأقل معدلات من الآثار البيئية السالبة.

الفرع الثالث: الانتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة

يتم تخطيط الطاقات الإنتاجية للشركات ومؤسسات الأعمال طبقاً للاحتياجات الخاصة بأسواق المنتج أو الخدمة، ويؤدي تحقيق هذه الشركات ومؤسسات الأعمال بمعدلات اقتصادية من الطاقة الإنتاجية إلى تحقيق استمرارية تواجدها في أسواق العمل المختلفة ويؤدي عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل شركة أو مؤسسة منها إلى عدم التمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية المستدامة لها بالإضافة إلى عدم مقابلة احتياجات الأسواق المحلية والخارجية من منتجات هذه المؤسسات وبالتالي ضعف مساهمتها في تحقيق الأهداف المرتقبة في منظومة التجارة لضعف مقومات التنمية لديها، وهذا علاوة على انخفاض معدلات الانتفاع بالموارد المخصصة لها في تحقيق أهداف التنمية لذا فإن تخفيض حجم الانتاج نتيجة عدم امكانية تحقيق معدلات الطاقة الانتاجية المستغلة المستهدفة يؤدي إلى تأثير على معدل التنمية المستدامة، لذلك من أهم الحلول التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المستدامة هي:

- إجراء دراسات تبحث عن مسببات انخفاض حجم الإنتاج من منتج يعتمد على عناصر الموارد الطبيعية.
- تطبيق نظم كافية لصون الموارد الطبيعية والبيئية البيولوجية.
- تطبيق نظم فعالة للإدارة البيئية للحد من التلوث البيئي الصناعي.
- تحقيق التوازن بين التوسع في الإنتاج والتجارة وبين الآثار البيئية الناتجة عن ذلك بما لا يؤثر على النمو المستدام للموارد الطبيعية.

المبحث الرابع: مبادئ ومؤشرات، أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة السياسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

- استخدام أسلوب النظم في اعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الانسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن البيئة بصفة عامة. وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعكسة بين هذه الجوانب.

- المشاركة الشعبية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في اعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة:

- الحد من الزيادة من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

- إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية.

- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون.

- مبدأ التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية.
- مبدأ إطالة (ديمومة) عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد.
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تشير التنمية المستدامة الى مجموعة واسعة من القضايا، تتطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية.

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات) تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ينبغي وضع المقاييس العددية للتنمية المستدامة بحذر نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمانية والمكانية، فقد تكون لدينا أرقام ولكن لا توحى بما نريد معرفته "فهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين"¹

¹ ف. دوجلاس موسشيت، مرجع سابق ، ص166.

في الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة في للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار.

في هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية وهي:

- مؤشرات القوة الدافعة والتي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.

- مؤشرات الحالة التي توفر صورة للحالة الراهنة للأمر.

- مؤشرات الاستجابة والتي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.

ولقياس التنمية المستدامة اعتمد الاقتصاديون على عدة مؤشرات بالاعتماد على معايير مختلفة ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:¹

أولاً: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1. **المساواة الاجتماعية:** وتمثل نوعية ومستوى الحياة العملية المشتركة وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من ضروريات الحياة كما أنها تحقق للأجيال المستقبلية والحالية ما يحتاجه صنف هذا النطاق تحت معالجة مشكلة الفقر وشؤون المرأة والطفولة والشباب.

2. **الصحة العامة:** حيث هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة ومن أهم مؤشرات الصحة العامة:

¹ حروف ساهم وآخرون، مداخلة بعنوان: الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008، ص ص 11-12.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال.

- تحسين صحة الأمهات.

3. **التعليم:** يعتبر من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط المستوى التعليمي مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في المجتمع ويتحقق مؤشر التعليم في تعميم التعليم الابتدائي.

4. **السكن:** ضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين ووضع خطط الاستيعاب للحاجات المتزايدة للسكن.

5. **النمو السكاني:** ويكون ذلك من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة.

6. **دليل التنمية البشرية:** أحد أهم المؤشرات الاجتماعية حيث يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للبلد اتجاه التنمية البشرية.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية¹

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما من خلال فترة زمنية معينة وتتخلص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

1. **البنية الاقتصادية:** يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار المواد الطبيعية ويعاب عليها عدم إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير التطور الاقتصادي والأمن من

¹ عبد الرحيم محمد، مداخلة بعنوان: التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، جمهورية مصر الغربية، مايو، 2007، ص 17.

جهة وانعكاسه على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى وأهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في البنية الاقتصادية لدولة ما هي:

- الأداء الاقتصادي: يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

- التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

- الحالة المالية: تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الاجمالي.

2. أنماط الانتاج والاستهلاك: يعد من بين أهم العوامل في التنمية المستدامة إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية سواء في دول الشمال أو الجنوب ويرى مختصو البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم الاستمرار هذه الأنماط الانتاجية والاستهلاكية فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك المواد وجعلها متاحة لكل سكان العالم بشكل متساوي وضمان بقائها للأجيال القادمة.

ثالثا: المؤشرات البيئية¹

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية ESI إذ أنه يركز على ما تملكه الدولة من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية:

1. الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية.

¹ حرفوش سهام و آخرون، مرجع سابق، ص 14.

2. **تقليل الضغوطات الطبيعية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية على الأنظمة الطبيعية.

3. **تقليل الهشاشة الانسانية:** تكون الدولة ذات الاستدامة البيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

4. **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تكون الدولة ذات الاستدامة البيئية بالمدى الذي تكون فيه على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

5. **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات الاستدامة البيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

تشمل المؤشرات البيئية ما يلي:¹

- **الغلاف الجوي:** تدرج منه عدة نقاط منها : التغيير المناخي، ثقب الأوزون، نوعية الهواء.
- **الأراضي:** طريقة استخدام الأراضي هي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدولة بالتنمية المستدامة إذ يجب المحافظة عليها و حمايتها من التلوث، التدهور والتصحر.
- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** تواجه الكثير من المشاكل البيئية منها: التلوث الصادر عن السواحل، ترجع الانتاجية البحرية لمصائد الأسماك وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل.
- **المياه العذبة:** تعد من الأولوية البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة .

¹ عبد الرحيم محمد، مرجع سابق، صص 14-15

- **التنوع الحيوي:** يتم من خلال حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات لتأمين التنمية المستدامة، فتوسع البيئة مرتبط بنقاوة البيئة.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسسي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

1. تنفيذ الاتفاقية المبرمة: يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، و التصديق على السلامة الاتفاقية الاطارية بشأن تبدل المناخ، وبرتوكول كيوتو المنبثق عن الاتفاقية الاطارية بشأن تبدل المناخ بالإضافة إلى التنوع الاحيائي.

2. البحث والتطوير: يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير و استغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الاتفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الاستخدام التقني: الذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية.¹

¹ حرفوش سهام وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

يمثل مفهوم التنمية المستدامة أبعادا متعددة ومرتبطة فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد متفاعلة وهي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية¹.

أولا : الأبعاد الاقتصادية

تتجلى هذه الأبعاد من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الانتاج والاستهلاك، حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية ويمكن حصرها فيملي:

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تشير الاحصائيات أن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل أضعاف ما يستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم أكثر من الهند بـ 33 مرة، وكما هو الحال في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط للدول النامية.

فالتنمية المستدامة في الدول الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، شريطة التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، كما تعني التنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي والمنتجات الحيوانية بالانقراض.

2. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: أدى الاستهلاك المتراكم من المواد من الموارد الطبيعية مثل المحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى إسهامها في مشكلات

¹ أديب عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة، 2006/11/24.

² www.moroc.ecologie.net/article.php?id-artucle=124

التلوث العالمي، لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجته مادامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام التكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل.

3. تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتتنخفض أسعارها، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لاجل ذلك لا بد على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية المقدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

فالتنمية المستدامة في الدول الفقيرة تعني استغلال الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر لمستويات المعيشة و تخفيف عبء الفقر، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

4. المساواة في توزيع الموارد: تعتبر الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

5. تقليص الإنفاق العسكري: كما تعني التنمية المستدامة تحويل الأموال من الإنفاق للأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء بسيط من المواد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثانيا : الأبعاد البشرية

يسعى البعد البشري للتنمية المستدامة إلى استقرار النمو الديمغرافي ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان وذلك من خلال النقاط التالية:

1. تثبيت النمو الديمغرافي: حيث أن هذا الأمر أصبح يكتسي أهمية بالغة، ليس لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط، بل كذلك النمو السريع يحدث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2. مكانة الحجم النهائي للسكان وأهمية توزيعه: توجي الاسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وبالتالي وجب النظر في الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان ذلك أن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة.

كما تهتم التنمية المستدامة بضرورة النهوض بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية كبيرة، إذ تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان أوضاع لها خطورة على المجتمع وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، وعليه فالتنمية المستدامة تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل اعتماد الاصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليل للحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

3. الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تعني التنمية المستدامة إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المختصين الذين تدعو إليهم الحاجة للاستمرار في التنمية.

4. الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الحكم: على المستوى السياسي يشكل اعتماد النمط الديمقراطي وتوسيع القاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم بما يعزز ثقة الافراد بأهمية دورهم، القاعدة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.¹

ثالثا : الأبعاد البيئية

يتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية في ما يلي:

1. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصائد: من الملاحظة أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فهي في علاقة سلبية مع الغطاء النباتي والغابات، كما أن هناك مصائد كثيرة من الأسماك في المياه العذبة والبشرية يرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

2. صيانة المياه: تعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجدها.

3. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: معناه أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الانقراض وتدمير الملاجئ و النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة، وإن أمكن وقفها.

¹ Hassan Zaidy, Les vertus de la démocratie, Economia N 24, Paris Octobre 2002 P46.

4. حماية المناخ من الاحتباس الحراري: ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.

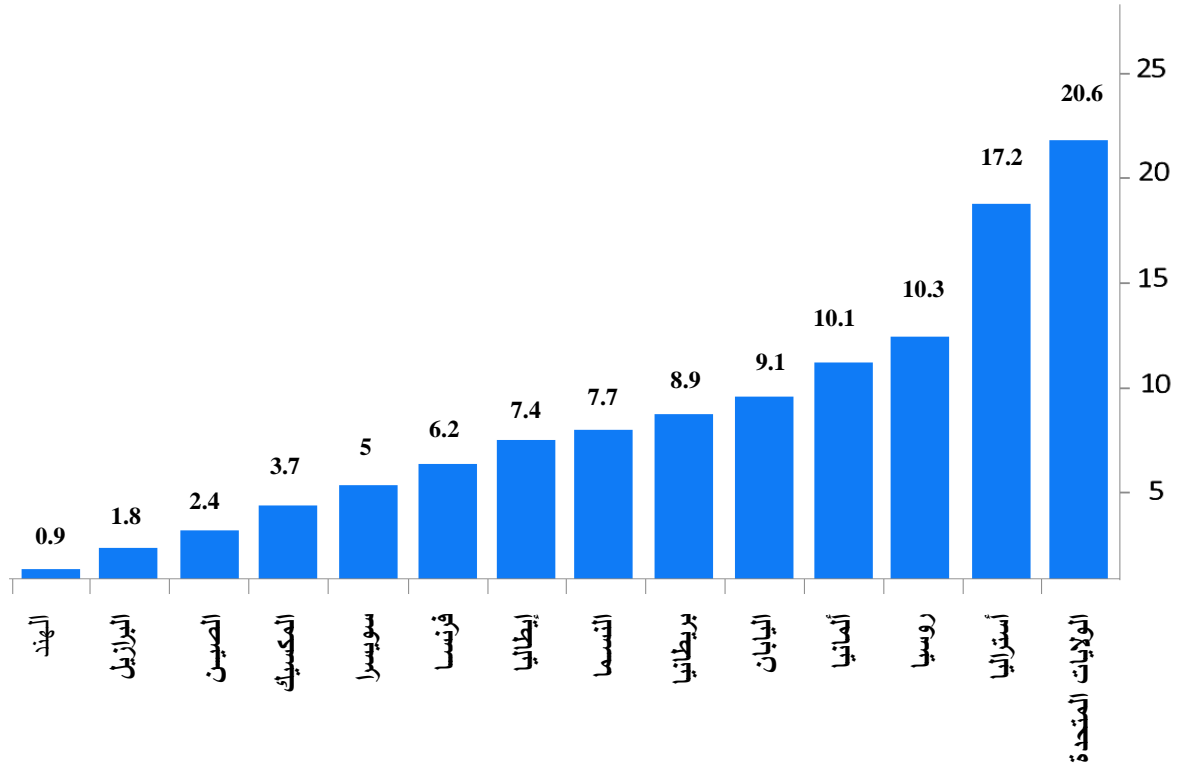
رابعاً : الأبعاد التكنولوجية

و يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبريد ولا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفاً وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع ابقاء التكنولوجيات التقليدية التي تقي بهذه المعايير.

2. المحروقات الاحتباس الحراري: يجري استخراج المحروقات وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية، والاحتباس الحراري يهدد تغير المناخ، وتشير الإحصائيات إلى تزايد استخدام المحروقات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك الطاقات الأحفورية سنة 2000



طن / فرد في السنة

SOURCES : ENVIRONNEMENT, OFEFP, P43.

فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاثات الغازات الحرارية، من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المؤسسات الصناعية، كما تعني أيضا أن تتخذ البلدان الصناعية الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير امدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة.

3. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: تمثل الاجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في اتفاقية كيوتو مشجعة جدا، حيث جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة الأوزون، وتوضح بأن معالجة المخاطر البيئية العالمية يحتاج إلى تعاون دولي، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية اعتقادا منها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي مادام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

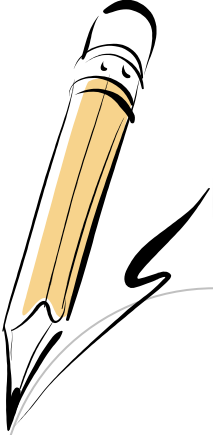
خلاصة الفصل

تعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة انتاجية من وحدات اقتصاد الدولة تعمل في بيئة اقتصادية ديناميكية حيث تتفاعل فيها و تتأثر بها فتحصل على الموارد المختلفة (مواد خام، الطاقة، الاموال، العمال، التكنولوجيا، المعرفة) كما يفرض المحيط الاقتصادي على هذه المؤسسات نظريه الاساسية على مسار الاختيار التنموي الذي شهد تطور عبر الفكر الاقتصادي عرفت المرحلة الاخيرة منه بالتنمية المستدامة .

حيث اكتست اهمية متزايدة على كافة المستويات فصارت محل انشغال دول العالم و انعقد العديد من المؤتمرات الدولية وأصبحت احد المبادئ الاساسية في تطبيق اي سياسة اقتصادية من اجل هذا اصبح من الضروري ادماج ابعاد التنمية المستدامة في استراتيجية هذه المؤسسات مما يضمن مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتكوين مؤسسات اقتصادية مسؤولة اتجاه المجتمع والبيئة.

الفصل الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة



- تمهيد

المبحث الأول: 

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: 

واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: 

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

- خلاصة الفصل

تمهيد

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإهتمام المتزايد منذ الثمانينات قصد توفير محيط ملائم بها وتفعيل دورها في التنمية الإقتصادية، الا أنها تعاني من مشكلات تعوق آدائها، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطبيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة.

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : مراحل ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة، دون أن تتمكن من الحصول على هيكل أو بنية فوقية ملائمة، ولا خبرة تاريخية مكتسبة؛ حيث أن تطورها لم يكن على أساس التجربة في المجال التجاري بنسب أكبر وفي المجال الزراعي بنسب أقل.

وعموما لقد تميز تطور هذه المؤسسات منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية سنتطرق إليها كما يلي¹:

أولا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة 1963-1982:

لقد كانت حوالي 98 من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وكانت تل ك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي، وعلى المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة..... بعد الاستقلال مباشرة، ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية؛ الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون الاقتصاد الذاتي.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي، وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة، وما يرتبط من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر وقد تم تسجيل بطء وتأخر في تنفيذ المشاريع

¹ ريمي رياض وآخرون: ملتقى وطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06/05/2013، ص07.

الاستثمارية؛ حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاريع التي تم إنجازها حتى نهاية 1978- 130 مشروعا، والتي، توضح أن نسبة الإنجاز في الصناعات المسجلة جميعها حتى التاريخ المذكور أعلاه هي أكثر من 19% ، كما توجد صناعات لم ينجز منها أي عددٍ بعد، مثل الصناعات الكيماوية الصغيرة، أما الصناعات التي لوحظ فيها تقدما نسبيا في وتيرة الانجاز ، فهي الصناعات التقليدية والغذائية، وصناعات الخشب والورق، وخصوصا من طرف البلديات.

وتعود الأسباب التي حدثت من السير الحسن والسريع لوتيرة إنجاز هذه المشاريع إلى مشاكل نقص التمويل، والخبرة الفنية ، والتكوين اللازم، بالإضافة إلى أن أغلب الجماعات المحلية تفتقد للوسائل و الإمكانيات الضرورية لإنجاز هذه المشاريع ، كمكاتب الدراسات وشركات الأشغال العمومية.... الخ.¹

ثانيا : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982- 1988:

منذ بداية الثمانينات، بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحاتٍ هيكلية في الاقتصاد الوطني؛ للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخطط الخماسي (1980 – 1984) و (1985 – 1989) يجسد مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنفة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة؛ فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ، أو القوانين المتعلقة بالاستثمار القانون المؤرخ في (1982/08/21) والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما منها .

¹ المرجع نفسه، ص 08.

- 1- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- 2- الاستفادة ولو بشكلٍ محدود، من الرخص الإجمالية للاستيراد، ومن نظام الاستيراد، بدون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.
- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة % 30 من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و 10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن¹.

وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1982 ، وإنشاء ديوان لتوجيه ومتابعة الاستثمارات الخاصة حضي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدورٍ يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية. لكن ينبغي التذكير أن هذه التدابير تركت آثارا محدودة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة.

أما بالنسبة للاستثمار المنتج، أكدت طلبات الاعتماد المقدمة ما بين سنة 1983 و 1987 الوتيرة السنوية المسجلة في مجا لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين؛ وبالتالي انصب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسا في فروع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية.

ورغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت في سنة 1982 بالتوجيه منذ سنة 1983 نحو الاستثمار في قطاعٍ أهملته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السابق، كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية. ومن ناحيةٍ أخرى، عرفت المقاوله من الباطن تطورا ضعيفا، رغم أنها تعتبر كأحد مجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد سجل طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 1988 انفصال بين

¹ المرجع نفسه، ص 09.

القطاعات العمومية والخاصة؛ مما جعلها عاجزة عن ربط شراكة في مجال المقاوله من الباطن .وباختصارٍ كان القاسم المشترك بين كل قوانين الاستثمار هو نوعا ما لتحديد الاستثمار، والتوجيه نحو القطاعات التي يغيرها المخططون حسب الحالات .

ثالثا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من سنة 1988:

نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإنمائية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطور علاقاتها معها اعتبارا من سنة 1989 ، بتطبيق بعض الإصلاحات، صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجيه نحو اقتصادٍ أكثر انفتاحا، وتجلّى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة، وتحفيز القطاع الخاص، والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني 17 . لهذا الغرض، كرس القانون المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي. إن هذا القانون فتح كل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي، وشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء، حيث بدا وبرز تدريجيا مبدأ قائم على الحرية والمساواة في المعاملة؛ لتحقيق التنمية، وتحرير التجارة الخارجية¹ وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي، بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993 ، والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار)، لقد صدر هذا القانون لتدعيم وتعزيز إدارة تحرير الاقتصاد ، وتضمن جوانب عدة، من بينها¹:

- الحق في الاستثمار بحرية المساواة بين المتعاملين أمام القانون؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها؛
- إلغاء الاعتماد المسبق المعروف برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار، واستبداله بتصريح الحرص على تفادي الإيرادات البطيئة وتعزيز الضمانات، وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجرد المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار ؛ إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقاري الصناعي، قد أدت تقريبا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد .ولتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفسٍ جديدٍ لترقية

¹ المرجع نفسه، ص10.

الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حدد وربط إجراءات التسيير الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، كما تضمن في فروعها المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعم ومساعدة هذا القطاع، والتدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات وأولى هذا القانون أهمية خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي الذي سبق تقديمه خلال مجلس الحكومة سنة 1998 كما نص القانون على التكفل بترقية المقاولات من الباطن، باعتباره أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد، نورد تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛ حيث وصل عددها في بداية عام 2007 إلى 410959 مؤسسة.

المطلب الثاني : العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تلخيص أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1. مشكلة الإدارة باعتبار ملكية هذه المؤسسات تعود غالبا لشخص يديرها ووحده يتخذ القرارات المصيرية.
2. صعوبة الإجراءات الإدارية للحصول على قبول للمشروع زيادة على التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركة مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.
3. غياب الإطار القانوني العملي والتطبيقي الذي يسهل تطبيق الإطار النظري أو السياسي المتعلق بترقية هذه المؤسسات خاصة في المجال الجبائي والتمويلي (تكلفة متابعة القروض) وكذا المتعلق باستيراد الموارد الأولية وأدوات الإنتاج.

4. كما أن البنوك تفضل التعامل مع المشاريع الكبيرة وتعتبر عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر، فالبنوك التجارية لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وبأن تكاليف إدارة عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عالية نسبيا.
5. صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية وانعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
6. مشكلة الانتاج والتكنولوجيا حيث تعتمد معظم المؤسسات على تقنيات وآليات قديمة.
7. عدم اعتماد المؤسسات الكبيرة على هذه المؤسسة كمكملة لأنشطتها.¹

¹ حرفوش سهام وآخرون: مرجع سابق ص، ص 21-22.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها محيط المؤسسة الاقتصادي. فإن الحديث عن إدماج التنمية المستدامة في الإدارة في الوقت الحالي ومدى إقبال المؤسسات عليها يعتبر حديثا سابقا لأوانه وهناك من يعتبرها مجازفة وذلك للأسباب التالية:

- إدماج التنمية المستدامة في التسيير هو إحدى المجالات التي تخض المؤسسات التي تنشط في محيط جد لبرالي.

- التنمية المستدامة تخص المؤسسات التي لا تعاني من الأداء المالي وأنها حققت أداءا اقتصاديا عاليا وانتقلت بذلك إلى الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.

وانطلاقا من هذه المعطيات فهذا يؤدي بنا إلى طرح بعض الأسئلة. حول واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية وكيفية تطبيقها و التحولات التي من شأنها أن تساعد المؤسسات على تقبل أهداف التنمية المستدامة.

ففي دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل¹ حول الوضع الاجتماعي في الجزائر فقد توصلت هذه الدراسة أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في الوقت الراهن وذلك لسببين رئيسيين:

- حداثة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى إلى الاقتصاد الحر القائم على قواعد السوق. من هنا فإن الميكانزمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة أو غير ممكن تطبيقها بشكل كامل.

¹ Union syndicale des travailleurs du maghreb arabe(USTMA)et l'organisation arabe du travail, conférence maghrébine sur la responsabilité sociale de l'entreprise ,rapport final et recommandations,tunisie 6, 7 mai 2005 .p20

- ميكانزمات تطبيق دولة القانون واحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة ولا يمكن تطبيقها نظرا لانتشار الاقتصاد الموازي وظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة على جميع المستويات.

المطلب الأول: واقع البيئة في المجال الصناعي في الجزائر

في إطار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا الجزائر والتي تتم في إطار غير منظم وبعيدا عن إطار يسمح بضبطھا قررت السلطات العمومية وضع مخطط عرف بالمخطط الوطني من أجل البيئة و التنمية المستدامة خلال الفترة: 2001. 2010 وقد خصص له غلafa ماليا قدره 970 مليون دولار أمريكي¹ ولكن قبل وضع المخطط تم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر وقدمت السلطات تقريرا حول واقع ومستقبل البيئة والذي تم اعتماده كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ومن بين نتائج التشخيص:

- أدت عملية التصنيع غير المتحكم فيها إلى تلوث صناعي وحضري أدت إلى ظهور جملة من المشاكل والتي أثرت على الصحة العمومية من جراء الانبعاثات والتي تعتبر التهديد الأساسي لجودة الهواء.

- محدودية أماكن جمع النفايات وقدرات معالجتها.

- ضعف الإطار القانوني والتشريعي وغياب الميكانزمات التي تسمح بتطبيقهما.

¹ Mission économique de l'embassade de France en algérie, fiche de synthèse sur le marché de l'environnement en algérie ; MINEFI-DGPT, version 1 du 14 mars 2004, p01

1. السياسة الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة

بناء على نتائج التشخيص صيغت السياسة الوطنية للبيئة والتي من بين ما تشمله النقاط المتعلقة بالقطاع الصناعي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

• على المستوى الكلي

- من ناحية البرامج

- وضع برامج وطنية بيئية تمتد من 2001 إلى سنة 2010 ويتم دعم هذه البرامج من الناحية المالية من طرف إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث ومن مهام هذا الصندوق تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها.

- إدماج الرسم الإيكولوجي منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ الملوث يدفع الثمن والهدف من ورائه حث المؤسسات الصناعية على انتهاز تصرفات أكثر حماية للبيئة وفي هذا الصدد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005 حيث حدد بـ 10500 دج إذ كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا.

- من الناحية التشريعية

تم صدور جملة من القوانين منذ سنة 2001

• القانون 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 والمتعلق بتسيير ومراقبة الاستغناء عن الفضلات.

• القانون 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 والمتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.

- القانون 10-03 المؤرخ في 19-07-2004 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
 - القانون 09-04 المؤرخ في 14-08-2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
 - القانون 20-04 المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
 - - تمت المصادقة على من الاتفاقيات الدولية أهمها بروتوكول كيوتو.
- إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة
 - المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.
 - المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.
 - المركز الوطني للتكوين في البيئة.
 - المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
 - المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة.
 - وضع أدوات الادارة البيئية.
- تتضمن الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على ما يلي¹:
- القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

¹ Régional Euro –mediterranean program for the environment(smep) Etat de l'environnement en algérie les réalisations 2005

- القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية.
- التدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات اقتصادية.
- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية ISO 14001v2004 .
- إبرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات الاقتصادية وحوالي 50 مؤسسة عامة وخاصة. ومما يشمله عقد الفعالية البيئية أن تلتزم المؤسسة بتطبيق واحترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد المؤسسة بشكل طوعي لالتزاماتها البيئية والتي قد تكون:
 - تحديد وتطبيق وتطوير الاجراءات المتعلقة بالحد من التلوث.
 - رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل نشاط المؤسسة.
 - إدارة النفايات الصلبة.
- يشمل العقد التزامات الطرفين، الوزارة والمؤسسة. فمن ضمن التزامات الوزارة:
 - تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الاستراتيجية التي تساعد في تحقيق الانتاج النظيف بما في ذلك البعد البيئي.
 - إسهام المؤسسة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في القوانين والمعايير البيئية.
 - مساعدة المؤسسة في وضع أنظمة الإدارة البيئية.
 - مساعدة المؤسسة في وضع إجراءات الرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
 - صياغة ميثاق المؤسسة الصناعية من طرف حوالي 300 مؤسسة عامة وخاصة.

- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة.

2. المساعدات التقنية وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية مختصة

تطبيقا لبرامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة أهمها:

• مشاريع التقني الجزائري الألماني: GTZ

يضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع أهمها:

• مشروع كون فورم 1997:

من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية ISO 14001 و التدقيق البيئي.

• مشروع الإدارة البيئية المربحة:

يهدف هذا المشروع إلى التحقيق 03 أهداف أساسية:

- تحقيق الفعالية البيئية من خلال التقليل من التكاليف.

- تخفيض الأثر البيئي من التقليل من النفايات والإنبعاثات وكل المخلفات الأخرى.

- توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.

واستفادت من هذا المشروع 08 مؤسسات من القطاع الخاص وقد ساعد هذا

المشروع البعض من المؤسسات من الحصول على شهادة ISO 14001.

• مشروع ISO 14001 - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

يهدف هذا المشروع إلى مساعدة 07 مؤسسات جزائرية في وضع أنظمة الإدارة

البيئية للحصول على شهادة ISO14001 وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل

من قبل الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإن الوضع لايزال غائبا

سواء على المستوى الكلي (البيئة المستدامة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات الاقتصادية) ومما يؤكد ذلك:

• على المستوى الاقتصادي

الإقبال الضعيف على وضع أنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية فإلى غاية بداية 2008 توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية¹ حاصلة على شهادة 9001 ISO و 06 مؤسسات حاصلة على شهادة ISO 14001 و 05 حاصلة على 22000 ISO وفي هذا المجال تحملت ميزانية الدولة 500 مليون دج كنفقات لتمويل مثل هذه العمليات. هذه الإحصائيات تدل على أن الاهتمام بالتنمية المستدامة لا يسير ولا يتطور بنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذا المجال. وهذا راجع لعدة أسباب من بينها:

- ضعف الاعلانات المالية الموجهة للمؤسسات من أجل وضع أنظمة الإدارة المطابقة للمواصفات القياسية الدولية. فالإعلانات التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر تمثل 50% من تكلفة وضع نظام إدارة الجودة أو البيئة وتكلفة الحصول على شهادة المطابقة.

- انتشار ظاهرة السوق الموازي في الصناعة والتجارة. فالجزائر تعاني من مشكلة هذه الظاهرة لكن غياب الإحصائيات الرسمية لا تسمح بالتعرف على تأثيره على الاقتصاد وعلى وزنه في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج النشاطات الاجتماعية والبيئية. فنظام الإفصاح الوحيد الذي يكتسي الطابع الإلزامي يتعلق بالقوائم المالية السنوية.

- ليس هناك إلحاح من المحيط يجعل من المؤسسات أن تكون أكثر إفصاحا ليس فقط في التقارير المالية ولكن حول أدائها في القضايا الرئيسية. الاجتماعية والأخلاقية والبيئية نظرا

¹ Abdelkarim Boughadou, politiques d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes, Ministère de la PME et de l'artisanat.

لعدم قدرة المؤسسات على التعرف على متطلبات ورغبات الأطراف ذات المصلحة من الاستجابة لها من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار الإفصاح عديم الجدوى وقد يلحق بالمؤسسة ضررا عند اصدار المعلومات عندما يقوم المنافسون بتحليلها ودراستها. فما يميز المؤسسات في الجزائر أن معظمها مغلق وهي تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من الأطراف وهم المستثمرون والشركاء وتعمل في ظل أدنى مستوى من الإفصاح.

- غياب الكفاءات المحلية خاصة منها الخبرات التي تساعد المؤسسات في صياغة التقارير البيئية والاجتماعية والتصريح بها. فمعظم المؤسسات التي حصلت على شهادة ISO 9001 v2000، منذ سنة 2002 إلى سنة 2005 تمت مرافقتها من طرف كفاءات أجنبية، حيث ابتداء من سنة 2006 بدأت تتوفر كفاءات وطنية في هذا المجال وهي تشرف على مرافقة المؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على مثل الشهادة. أما بالنسبة لشهادة ISO 14001 v2004، فإنه لا تكاد توجد كفاءات وطنية باستطاعتها مرافقة المؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على الشهادة، فالعدد القليل من هذه المؤسسات التي حصلت على ISO 14001 تم مرافقتها من طرف خبراء أجانب.

على المستوى الاجتماعي

- غياب الحريات فيما يتعلق بالتمثيل النقابي ووجود نوع من التمييز بين النقابات حتى و إن كان القانون يمنع ذلك ويحمي الحريات النقابية إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك.

- ضعف الجمعيات المهنية الممثلة لمختلف قطاعات النشاط وعدم احتواءها على عوامل تعطيها قوة ضغط. هذه الجمعيات هي أداة في السلطات العمومية تستعملها لتوجيه سياستها العامة.

- انتشار ظاهرة الفساد بشتى أشكاله وتغليب المصلحة الشخصية والمحسوبية والنفوذ الشخصي والرشوة وتبييض الأموال. فالجزائر توجد في مرتبة جد متقدمة ضمن قائمة الدول التي تعاني من هذه المشاكل وهو ما يجعلها دولة لا تعتمد على مبادئ الحكم الراشد.
- الاعتماد فقط على القوانين للعمل والسهر على تطبيقها من طرف ومتفشيات العمل من أجل الحكم على الاهتمام بالمجالات الاجتماعية. هذه الوحدة غير كافية فلا بد من إدماج معايير التدقيق الاجتماعي والمساءلة الاجتماعية.

على المستوى البيئي

إن أهم ما يميز المسؤولية البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

- غياب القوانين والتشريعات التي تجبر المؤسسات على تحسين أدائها البيئي والاجتماعية، أو تعاقب المؤسسات التي لا تحترم المعايير البيئية والاجتماعية.
- عند اتخاذ قرار استثماري في إطار قوانين ترقية الاستثمار في الجزائر فإنه لا يشترط في دراسة الجدوى لإدماج البعد البيئي، فهذه الدراسة تركز على الجوانب الفنية، التسويقية، الاقتصادية والتمويلية.

ونظرا لارتباط كل مشروع بالبيئة وعملية التنمية والتي من خلالها يستمد استمراريته، نظرا للتقدم الصناعي والتقني، برزت أهمية إضافة الجدوى البيئية لأي مشروع. وهنا نجد القوانين والتشريعات تسن لحماية البيئة حيث الموافقة على أي مشروع مرهون بمدى تأثيره على البيئة.

ليس هناك عقوبات وغرامات مالية ضد المؤسسات التي تستفيد من الامتيازات الجبائية في إطار قوانين تشجيع الاستثمار والتي لا تدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية كأحد مقومات منح الامتيازات.

المطلب الثاني: متطلبات إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن تحقيق النمو على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري يمر حتما عبر التحكم في التكاليف الاقتصادية الناجمة عن السياسة البيئية والاجتماعية، حيث أن تدهور الوضع الاجتماعي والبيئي يؤثر سلبا مباشرة على الصحة العمومية وعلى الطبيعة وعلى مستويات الانتاجية وعلى الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة، ولقد تم تقدير هذا التدهور بمعدل 7% و 5% من الناتج القومي الخام¹ وفي هذا الصدد نقترح أنه يجب على السلطات العمومية القيام بحملة من المبادرات والتي من شأنها تسهيل إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات أهمها²:

- تسريع الاصلاحات الاقتصادية التي إليها الدولة ومنها تهيئة المؤسسة على خوض غمار المنافسة في ظل اقتصاد السوق وذلك بتأهيلها وتأهيل محيطها.
- الاسراع في تعديل القوانين ذات الطابع الاجتماعي وفي مقدمتها قوانين العمل حتى تكون مطابقة لما يقتضيه اقتصاد السوق.
- تهيئة القوانين التي تشجع على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبقى ضعيفا بالرغم من النتائج الإيجابية.
- مساعدة المؤسسات التي انخرطت في برنامج إعادة التأهيل والتي حققت نتائج إيجابية على تطبيق المواصفات القياسية الدولية والمتعلقة بإدارة الجودة والإدارة البيئية وجعلها قادرة على تطبيقها بجميع أنواعها خاصة.
- ISO14001 و ISO9001 و ISO22000.
- حث المؤسسات على احترام القوانين والتشريعات ذات الطابع الاجتماعي و البيئي ووضع ميكانزمات تساعد على السهر على تطبيقها بشكل فعال.

¹ Commission Européenne ,Instrument Eropéen de voisinage et de partenariat,Algérie,Document de staratégie2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010 p17.

² Union syndicale des travailleurs du maghreb arabe(USTMA) op.cit.p25

المطلب الثالث: كيفية تطبيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة

ليس هناك أسلوب واحد بإمكان المؤسسة انتهاجه لإدماج التنمية المستدامة في اهتماماتها التسييرية فكل مؤسسة أسلوب خاص بها يمكن أن تنتهجه شريطة أن يكون الأسلوب المعتمد ديناميكي يفتقد للجمود وقابل للتطوير.

إن تطبيق سياسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية يجب أن يكون مطابقا لكل عملية تسعى من خلالها للتحسين المستمر . فمهما كانت الأدوات المتاحة يمكن للمؤسسة أن تختار أي أداة تراها مناسبة بشرط أن تحقق لها التحسين المستمر، وأن تطبق تلك الأدوات على جزء معين من نشاطها تدريجيا حتى تعم ذلك على كافة أنشطتها وبذلك تضع منهجية شاملة للتنمية المستدامة وأن تراعي واقعها وأن تضع برنامجا زمنيا لتحقيق هذه المنهجية ولكي تقوم بذلك، بحوزتنا جملة من الأهداف على شكل خطوات عريضة تسمح لها بمتابعة المعطيات والبيانات وقياسها باستعمال مؤشرات معينة وصياغة جدول قيادة.

إن أهم هذه الخطوات التي يجب اتباعها كالتالي:

- قبل الشروع في التطبيق يجب:
- التعرف على المؤسسة هل تمارس التنمية المستدامة دون أن تعلم.
- أن لاتسعى أن تكون مثالية في هذا المجال.
- أن يتولى اتخاذ القرار المسؤول الأول عن المؤسسة.
- المبادرات الاولى التي يجب اتباعها:
- تحسيس العمال داخل المؤسسة مما يسهل عملية تطبيقها.
- تعيين مسؤول عن تنفيذ المشروع يشرف على عملية تنظيم سير وتطبيق المشروع ومتابعته كما يشرف على عملية التحاور مع الأطراف ذات المصلحة.

- التعرف على نقاط القوة والضعف الخاصة بها والتي على أساسها يمكن الشروع في تطبيق البرنامج و يمكن للمؤسسة الانطلاق من نقاط القوة وإعداد برامج لتحسين نقاط الضعف.

- عدم الاكتفاء بوضع برامج يسمح لها بأن تكون مطابقة لكل ما هو تشريع فهي مطالبة بالذهاب أبعد من ذلك لأن الانخراط في البرامج هو طوعي وعليه يجب أن تكون يقظة لكل ما يستجد في هذا المجال.

إشراك الاطراف ذات المصلحة.

- قياس أداء المؤسسة من خلال المؤشرات التي تم وضعها والتصريح والتبليغ والافصاح مهم لكل الأطراف ذات المصلحة.

ويعتبر مبدأ التحسين المستمر هو أفضل وسيلة تسمح بتطبيق ناجع للتنمية المستدامة من طرف المؤسسات، ويعرف على أنه: فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات و الأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر يطلق عليه التحسين المستمر، وتشتمل هذه العملية على المعدات، الطرق، الخدمات والأفراد. و هذا يستدعي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصد الصيانة والاصلاح على الحالات التي يصل البعض فيها إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف¹.

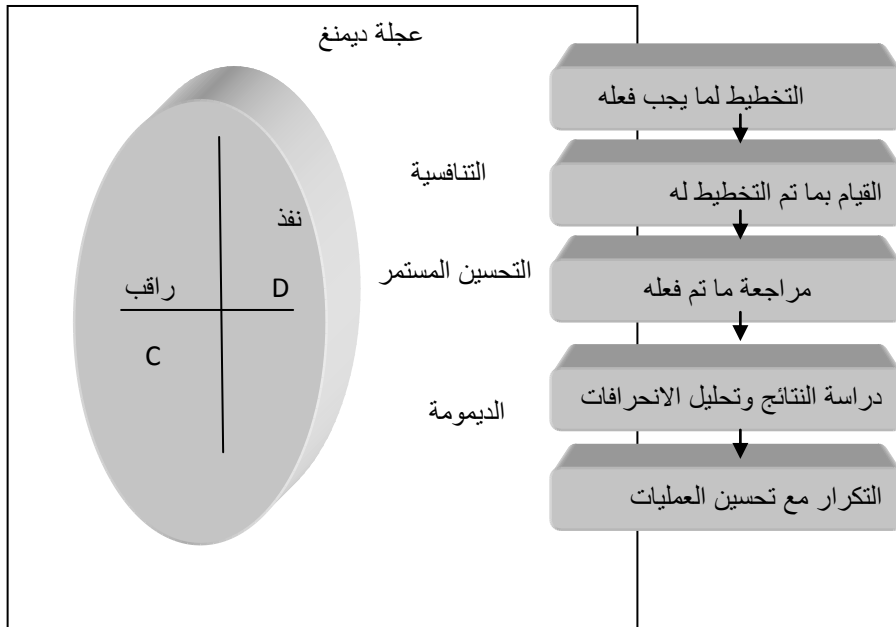
ولا يعتبر هذا المفهوم جديدا ولكن لاقى اهتماما كبيرا في الوقت الراهن مما ركز الإهتمام عليه ويمكن أن نستنتج أن التحسين المستمر يشكل العمود الفقري للإدارة فهو

¹ صونيا محمد البكري، إدارة الجودة الكلية الدار الجامعية (الاسكندرية) 2002ص233

يضمن للمنظمة البقاء ويأخذ هذا التحسين شكل سلسلة ذات حلقات مترابطة مع بعضها البعض حيث تؤدي كل حلقة فيها إلى الحلقة التالية وهكذا¹.

ويعتبر ادوارد ديمينغ هو من أول وضع استراتيجية التحسين المستمر ورسمها على شكل دائرة سميت بعجلة ديمينغ وتعتبر الأساس المفاهيمي لأنشطة التحسين المستمر يمكن توضيح ذلك بشكل مفصل مبدأ أن التحسين المستمر وكيفية الاعتماد عليه في تطبيق التنمية المستدامة:

شكل رقم (02): مبدأ التحسين المستمر وتطبيقه على التنمية المستدامة



Source :Le guide PDCA de Deming. Progrés continu et **management André chardonnet**

Thibaudon édition d'organisation 2003 p 62.

وبالتالي فإن الخطوات التي يجب اتباعها من طرف المؤسسة هي:

- تحديد الأهداف: قياسهم وتحديد الآجال لتحقيقهم.
- الشروع في تنفيذ الأهداف.
- تنفيذ الأهداف.

¹ عمروصفي المنهجي الجودة الشاملة.ص130

- اتخاذ القرارات اللازمة و تصحيحها.
 - وكخطوات عملية، فقد لخصها مجموعة من المختصين ونوضحها في الجدول التالي:
- الجدول رقم (11): إدماج التنمية المستدامة داخل المؤسسة وفق منهجية التحسين المستمر

العمليات	المراحل	الرقم
1- تعهد الإدارة. 2- القيام بدراسة اقتصادية من أجل قياس المزايا المنتظرة من وراء اتباع منهجية التنمية المستدامة. 3- تحديد رؤية عامة لنشاط المؤسسة، مهامها، مبادئها 4- القيام بعملية اتصال حول العملية وتدريب الأفراد عليها. 5- الاهتمام بإحداث التغيير.	تحديد رؤية الإدارة	01
6- مراجعة الأداء الحالي. 7- تحليل مدى احترام القوانين والتشريعات 8- تحليل العمليات الحالية ومدى تأثيرها. 9- القيام بعملية تخطيط استراتيجي طويل المدى للعملية. 10- القيام بترجمة الخطة الإستراتيجية إلى عمليات تكتيكية قصيرة المدى.	التخطيط	02
11- المرافقة من أجل إحداث تغيير 12- وضع خطط وبرامج من أجل ادماج التنمية المستدامة في التسيير 13- القيام بمراجعات داخلية وخارجية	التنفيذ	03
14- قياس النتائج وإجراء المراجعات 15- ملرجعة خطة استراتيجية 16- تجميع النتائج والافصاح بها 17- تأكيد نتائج المراجعة.	المراجعة	04

Source :Organiser ledeveloppement durable Frank azzeri.Eric pezet 2005 p83

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا خلال العشرة الأولى للألفية الثالثة وهذا بسبب ما لجأت إليه الدولة من اتفاقيات وآليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات والنهوض بها وتأهيلها لتنافس السوق العالمي فبالنظر إلى كافة المعطيات الملاحظ أنها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل وقيمة مضافة ومنتوج داخلي خام.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

1-تطور مناصب الشغل المصرح بها

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 إلى 12.6%¹، وسجل سنة 2010 نسبة 10%².

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر و زيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة والجدول التالي يبين ذلك:

¹ Nations unies. Commission Economique pour m l’afrique.Bureau pour l’africo

² التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

الجدول رقم (12): تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

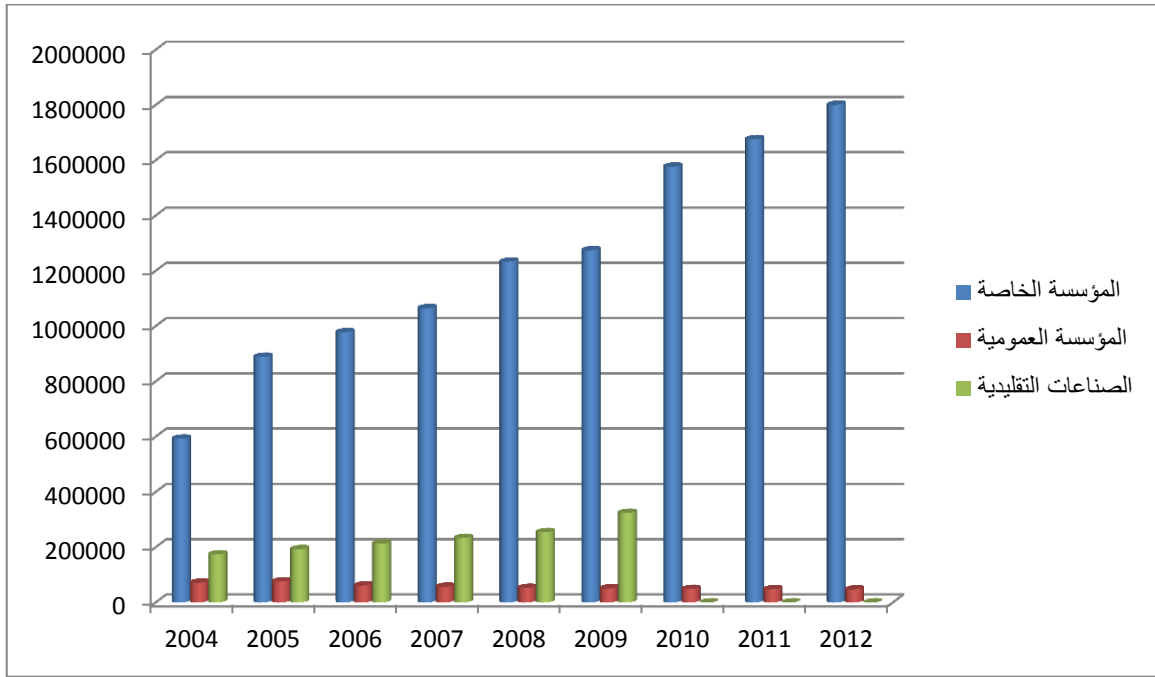
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	طبيعية المؤسسة
1 800 742	1676111	1577030	1274465	1233073	1064983	977942	888829	592758	المؤسسة الخاصة
7.44	6.28	23.74	3.35	15.79	8.9	10.03	49.95	/	نسبة الزيادة %
97.44	97.21	97.01	77.25	80.06	85.02	78.07	76.76	70.69	متوسط التشغيل
47 375	48086	48656	51149	52789	57146	61661	76283	71826	المؤسسة العمومية
-1.48	-1.17	-4.87	-3.01	-7.63	-7.32	-19.23	6.21	/	نسبة الزيادة %
2.56	2.79	2.99	3.1	3.43	4.22	4.92	6.59	8.75	متوسط التشغيل
/	/	/	324170	254350	233270	213044	192744	173920	الصناعات التقليدية
/	/	/	27.45	9.08	9.5	10.53	10.82	/	نسبة الزيادة %
/	/	/	19.65	16.51	17.21	17.01	16.65	20.74	متوسط التشغيل
1848117	1724197	1625686	1649784	1540209	1355399	1252647	1157856	838504	المجموع
7.19	6.06	-1.46	7.11	13.64	8.2	8.19	38.09	/	نسبة الزيادة %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2009 و ذلك من جراء عملية الإنشاء و استقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة و المؤسسات التقليدية عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2005 بنسبة 6,2 % و من ثم سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل كما تم تسجيل متوسط زيادة حوالي 15% خلال الفترة 2005-2009 وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام. و لكن عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة راجع إلى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقاوله في الجزائر جراء التحفيزات المالية الجبائية.

الشكل البياني رقم (03): تطور مناصب الشغل المصرح بها



المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح لنا الشكل البياني رقم (03) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، التي عرفت تطورا خلال الفترة 2004-2012 يقدر بنسبة تفوق 12% في حين في سنة 2008 تعدى 15% نظرا لإدماج أرباب المؤسسات للمهن الحرة، وهذا راجع لاتخاذ مجلس الوزراء قرارات هامة كرفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56% إلى 80% في ولايات الشمال ومن 72% إلى 90% في ولايات الهضاب العليا والجنوب، تهدف إلى زيادة تهمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر.

من هذا الباب وفضلا عن الامتيازات الممنوحة لهم سيستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للبطالة من الآن فصاعدا من التشجيعات الآتية:

- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.
 - توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية وهو يبلغ 80% في الشمال 95% في الجنوب والهضاب العليا ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.
 - تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج. عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارسة من قبل خريجي التكوين المهني.
 - منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1 مليون دج عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب حمامة أو غيره لإثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية.
 - تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي.
 - وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.
- كل هذه القرارات ساعدت وبشكل كبير المؤسسات الخاصة على أن تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل لدى الشباب العاطل عن العمل.
- كما شهد قطاع الصناعة التقليدية تطورا ملحوظا في مناصب الشغل خلال الفترة 2004-2009 ما مكن من تحقيق معدل تطور يقدر بـ 10%.

كل ذلك يترجم زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

1- تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاها دورها في الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يركز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات. فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، 63.4% في اسبانيا، 44% في النمسا، 43%، 33% في استراليا¹.

¹ بشرارير عمران، تهتان مراد ، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18-19مايو 2011، جامعة أمحمد بوقره بومرداس

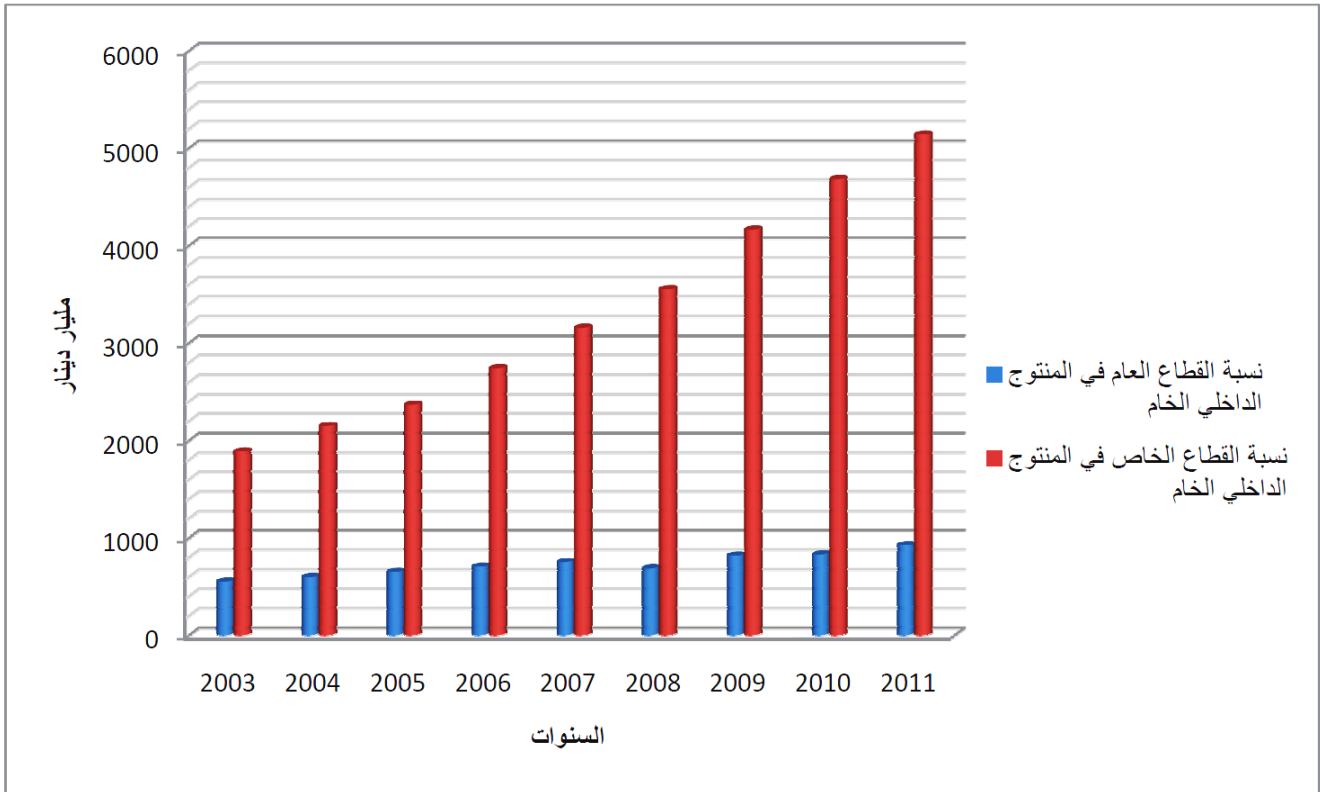
الجدول رقم (13): تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

مليار دج

2011		2010		2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		الطابع القانوني
قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
923.34	15.23	827.53	15.02	816.8	16.41	686.59	16.2	749.86	19.2	704.05	20.44	651	21.59	598.65	21.8	550.6	22.9	نسبة القطاع العام في التوج الداخلي الخام
5137.46	84.77	4681.68	84.98	4162.02	83.59	3551.33	83.8	3153.77	80.8	2740.06	79.56	2364.5	78.41	2146.75	78.2	1884.2	77.1	نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام
6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4237.92	100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل البياني رقم (04): تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين، من الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة انتاجية معينة الفرق بين قيمة اجمالي الانتاج لهذه الوحدة و قيمة السلعة الوسيطة المستهلكة في ذلك الانتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام وسائل الانتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

ومن الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت 84.7% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد

الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

إن الأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح التجربة، و أن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة، إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة و لكن يجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تنمو بشكل أفضل.

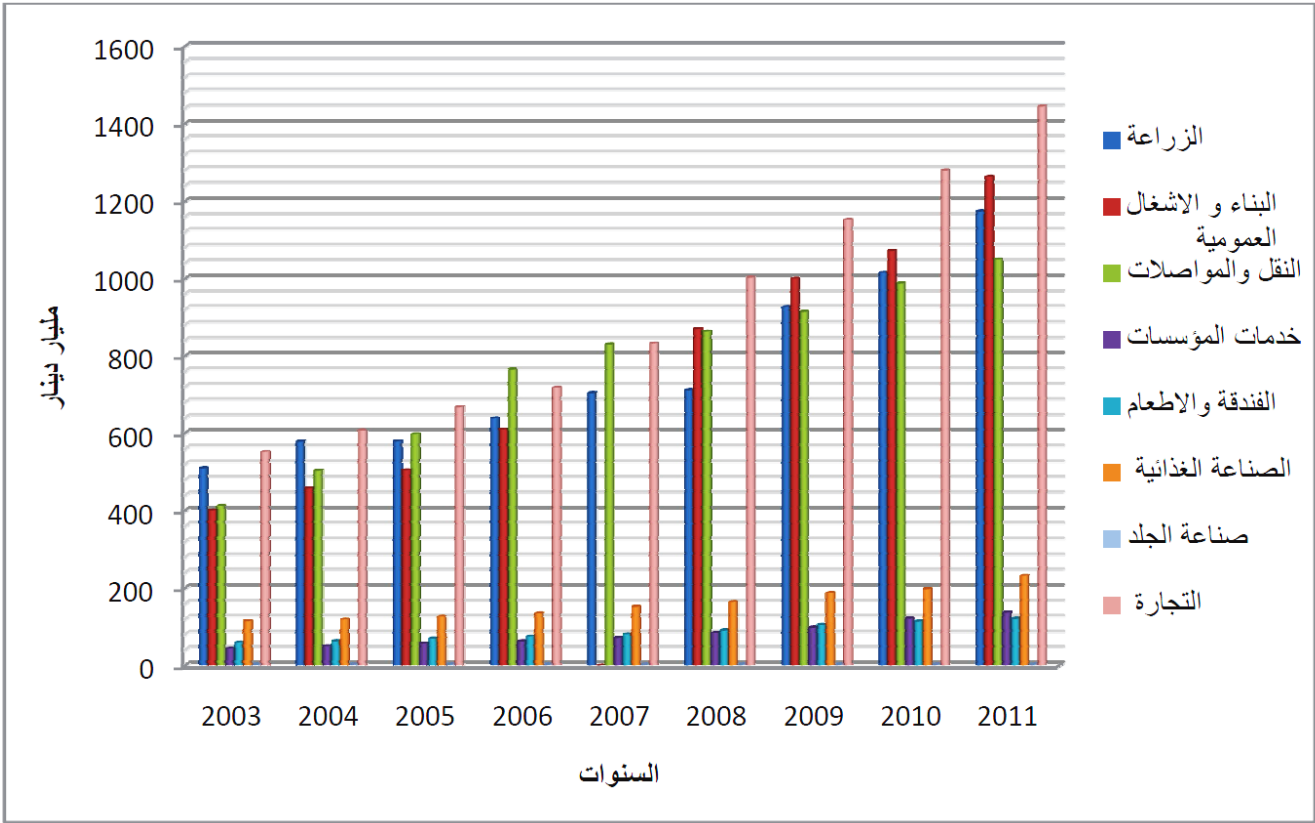
2- تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص (2003-2011)

الجدول رقم(14): تطور القيمة المضافة

2011		2010		2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		القطاع القانوني	قطاعات النشاط
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
1166	99,3	1012	99,7	925	99,9	708	99,5	701	99,55	639	99,8	579	99,8	578	99,8	508,78	99,75	خاص	الزراعة
7,8	0,66	3,08	0,3	1,38	0,15	3,58	0,5	3,16	0,45	1	0,16	0,93	0,16	0,94	0,16	1,24	0,24	عام	
1174	100	1015	100	926	100	712	100	704	100	640	100	580	100	579	100	510,03	100	المجموع	
1091	86,4	1058	98,7	871	87,1	754	86,7	593	80,94	486	79,7	403	79,8	358	78,1	284,09	70,85	خاص	البناء و الأشغال العمومية
172	13,6	13,6	1,27	129	12,9	116	13,3	140	19,05	124	20,3	102	20,2	100	21,9	116,91	29,15	عام	
1263	100	1072	100	1000	100	870	100	732,71	100	610	100	505	100	459	100	401	100	المجموع	
861	82	806	81,6	744	81,4	700	81,1	657	79,19	577	75,4	418	69,9	349	69,3	305,23	74,01	خاص	النقل و المواصلات
189	18	182	18,4	170	18,6	163	18,9	173	20,80	188	24,6	180	30,1	146	30,7	107,2	25,99	عام	
1050	100	988	100	914	100	864	100	830	100	765	100	598	100	504	100	412,43	100	المجموع	
110	79,6	96,9	79,2	77,7	78,8	62,2	74,1	56,6	78,92	50,3	80,7	45,7	79,8	36,1	71,1	31,08	72,03	خاص	خدمات المؤسسات
28,1	20,4	25,5	20,9	20,9	21,2	21,8	26	15,1	21,07	12	19,3	11,6	20,2	14,6	28,9	12,35	27,97	عام	
138	100	122	100	98,6	100	84	100	71,7	100	62,4	100	57,2	100	50,7	100	44,15	100	المجموع	
108	88,6	101	88,6	94,8	89,9	80,9	88,7	71,1	88,07	65,3	87,2	60,9	87,5	54,5	87	51,52	86,81	خاص	الفندقة و الإطعام
13,8	11,4	13	11,4	10,7	10,1	10,3	11,3	9,63	11,92	9,55	12,8	8,74	12,6	8,14	13	7,83	13,19	عام	
121	100	114	100	105	100	91,2	100	80,8	100	74,9	100	69,6	100	62,6	100	59,35	100	المجموع	
200	86,2	170	86	162	86,1	140	85,2	128	84,12	111	82,2	102	80,5	93,5	78,4	86,49	74,96	خاص	الصناعة الغذائية
32,1	13,8	27,6	1,96	26	13,9	24,2	14,8	24,1	15,87	24	17,8	24,7	19,5	25,7	21,6	28,89	25,04	عام	
232	100	198	88	188	100	164	100	152	100	135	100	126	100	119	100	115,38	100	المجموع	
2,34	90	2,29	88,4	2,25	88,3	2,2	86,9	2,08	87,39	2,21	86,7	2,31	84,9	2,23	83,2	2,02	82,11	خاص	صناعة الجلد
0,26	9,96	0,3	11,6	0,3	11,7	0,33	13,1	0,3	12,6	0,34	13,3	0,41	15,1	0,45	16,8	0,44	17,89	عام	
2,6	100	2,59	100	2,55	100	2,53	100	2,38	100	2,55	100	2,72	100	2,68	100	2,46	100	المجموع	
1359	94,1	1204	94,1	1078	93,6	936	93,3	777	93,25	675	94	629	94,2	567	93,4	514,56	93,19	خاص	التجارة
85,7	5,93	75,5	5,9	73,9	6,42	67,4	6,72	56,2	6,74	42,9	5,98	39	5,83	39,9	6,56	37,61	6,81	عام	
1445	100	1279	100	1152	100	1003	100	833	100	718	100	668	100	607	100	552,17	100	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة

الشكل البياني (05): تطور القيمة المضافة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ أن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب تتراوح بين 80% و 88% من القيمة المضافة وقد بلغت 88.27% سنة 2011، ويسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص الفلاحي 1166 مليار دينار، و في قطاع البناء والأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص 1091 مليار دينار، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص 861 مليار دينار، مقابل 189 مليار دينار للقطاع العام، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعد مساهمته 200 مليار دينار.

أما أكبر مساهمة فهي في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص 1359 مليار دينار، وهي نتيجة حتمية لتخلي الدولة الكلي على قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

إن المتتبع لتطور القيمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة، إن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشرينين، بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر، فقد يرى في الحماية لأنها ضد التوجهات العالمية للتجارة، ولكن لو نلاحظ الاقتصاد الجزائري فإننا نجد هدفه الأساسي هو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والخدمات والصناعات الخفيفة التي تستهلك الكثير من الموارد، وبالتالي فإن قواعد التجارة العالمية لا تعني الجزائر بشكل كبير لأننا لا نعتقد أن للجزائر قدرات تصديرية كبيرة خاصة على المدى المتوسط.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على الغزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما

يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات¹.

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات. فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الاصلاحات الهادفة لزيادة الانتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام².

الجدول رقم (15): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص.

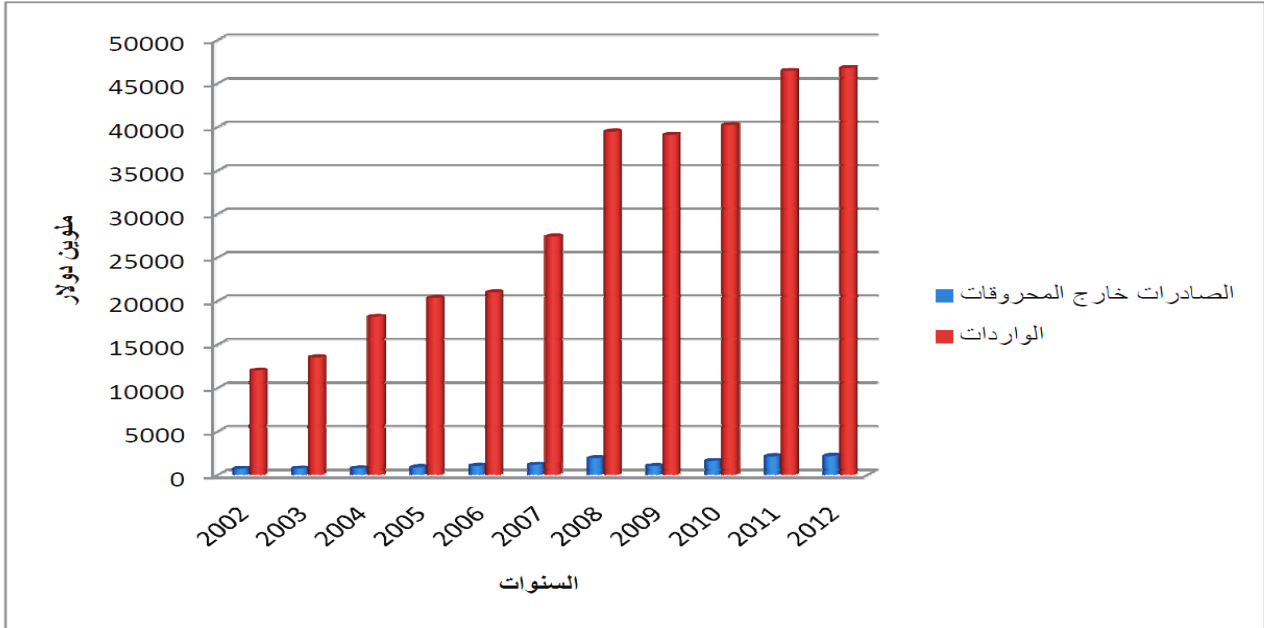
البيان													
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
2187	2149	1619	1047	1937	1190	1066	907	788	763	734	684	القيمة	الصادرات خارج
1.76	32.73	54.63	-45.9	62.77	11.63	17.53	15.1	3.27	3.95	13.27	/	نسبة التغيير	
2.96	2.93	2.86	2.4	2.24	1.99	2.01	1.97	2.48	3.1	3.89	3.57	المساهمة في الصادرات الكلية	المحروقات
46801	46453	40212	39103	93479	27430	21005	20357	18199	13535	12009	9940	الواردات	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ ربيعة بركات، سعيدة دويخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18 و19 مايو 2011 جامعة أمحمدبوقره بومرداس

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2010، ص 159

الشكل البياني(06): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2012 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 3.9% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

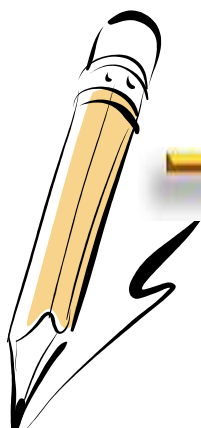
وعليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج القطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم. أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

وعليه بالرغم من الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها و خلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الإيجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة. ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة. وذلك راجع إلى استحواد الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2012 بنسبة 97.04% و تبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

خلاصة الفصل

بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، لم يعد هناك مجال للتأخير ذلك لأن المتغيرات الدولية الجديدة تفرض عليها الانضمام الى ركب المسؤولية الاجتماعية والبيئية. فالمؤسسات تتعرض للضغط من المجتمع الدولي من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ذلك أن الجزائر تبنت واختارت نهج الانفتاح على العالم ، هذا الاخير يفرض أن تواكب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ركب التطور والنمو كغيرها من المؤسسات الموجودة خارج حدودها أو التي تنافسها محليا وأصبحت تشاركها أسواقها المحلية ،ومن أجل ذلك فالمؤسسات الاقتصادية مجبرة على اتباع مناهج ادارة حديثة وعلى التطبيق والالتزام بالمعايير الدولية في جميع المجالات وخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة. وهي مطالبة بالمساهمة في التنمية المستدامة لمجتمعاتها وان يكون لها دور التعليم وترسيخ ثقافة المواطنة والتقليل من حدة البطالة والفقر ومحاربة التلوث البيئي بجميع انواعه، كل هذه الامور خدمة للمجتمع حفاظا على البيئة.إن المساهمة في التنمية المستدامة استثمار له مردود اقتصادي نظرا للأسباب التالية:

- تحسين كفاءة الموارد البشرية للمؤسسة لتكون قادرة على الابتكار والتطوير
- تعزيز العلامات التجارية
- اكتساب سمعة ايجابية في البيئة التي تعمل فيها
- المساهمة في تحسين ظروف استقرار المجتمع الذي تعمل فيه
- الاستمرار في اضافة قيمة نوعية للأسهم المالية التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال .



خاتمة

خاتمة عامة

لا يمكن تنفيذ أعمال القرن الواحد والعشرين، ولا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أو عملية استثمارية أن تتجح مضمّن فراغ اقتصادي أو بيئي أو اجتماعي، بل يجب تلبية احتياجات ومتطلبات جميع مكوناتها و شركائها الممثلين العملاء، الزبائن، المستثمرين، العاملين، فلقد تطورت التشريعات البيئية و الاجتماعية بمرور الوقت بمرور الوقت لتضع المؤسسات عند مسؤولياتها البيئية و الاجتماعية.

إنه لم يعد تقييم المؤسسات بجميع أصنافها يعتمد على ربحيتها فحسب بل على الإسهام في عملية تنمية المجتمع الذي تنشط فيه، و تحقيق مزيد من الازدهار و الرفاه لأبناء المجتمعات العاملة فيها و قد أدركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها غير معزولة في المجتمع، فالمؤسسة ككيان مالي وبشري كانت و مازالت تلعب دورا هاما و مركزيا إلى جانب الفاعلين الآخرين في تنمية المجتمع المحلي الذي تعمل فيه فهي المصدر الرئيسي للثروة و توليد فرص العمل، و أنه بات من الحتم عليها الإطلاع على مسؤولياتها الاجتماعية البيئية وتوسيع نشاطها لتشمل رعاية النشاطات الثقافية ومساندة الحملات التوعوية، الوقائية، البيئية والاجتماعية.

و لهذا تسعى المؤسسات من خلال تسخير وحشد كافة الجهود و الطاقات إلى وضع الأدوات و المهارات و الخبرات بيد ابناء المجتمع وصولا إلى مجتمع المعرفة الذي من شأنه فتح الآفاق أمام المزيد من الفرص.

و في هذا السياق يجب على المؤسسات أن تضع التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتها بعيدا عن العلاقات التسويقية.

إن مع اتساع نطاق التنمية المستدامة أصبحت المؤسسات التي تحمل في مخططاتها الأهداف البيئية و الاجتماعية تعتبر من المؤسسات الناقصة في نظر المجتمع و الوسط الاقتصادي. إن انتشار هذا المفهوم جعل من المشاركة الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من خطط التسويق و بدأت المؤسسات تعرف إقبالا إيجابيا على إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات التسييرية و بذلك أصبحت التنمية المستدامة و مرافقها من مفاهيم تحديات مطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ووصل بالمسيرين إلى قناعة أنه بالاهتمام بالتنمية المستدامة يكون بتقوية دورهم المسؤول اجتماعيا و بذلك يمكن ضمان بقاء هذه المؤسسات.

1/- نتائج الدراسة

أولا: التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إنما يجب مساعدتها من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب استراتيجيتها.

ثانيا: أصبحت أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة في البيئة، الاقتصاد والمجتمع مفروضة على المؤسسات الاقتصادية و أحد المتغيرات و المؤشرات الهامة في تنافسيتها.

ثالثاً: يجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية و ذلك بتطبيق المعايير الدولية مثل SO14001 او SO9001 او SA8000.

- دفعت الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات من قبل المجتمع بهذه المؤسسات بإعادة صياغة مخططاتها بعيد المدى بإعادة النظر في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار التزاماتها اتجاه البيئة، الاقتصاد والمجتمع.

2- التوصيات

- على الحكومات الساعية لتطبيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية الاجتماعية و البيئية وذلك بتقنينها في الأنظمة الداخلية في المؤسسة. حتى تكون أداة فعالة.
- ضرورة تنميط الاستراتيجية التسييرية لمؤسساتنا الاقتصادية للاعتبارات البيئية و الاجتماعية وفق المعايير الدولية و الإقليمية و القيام بنموذج إحصائي و محاسبي لقياس و تقييم المسؤولية الاجتماعية و البيئية.
- القيام بمبادرة و طنية شاملة للمسؤولية الاجتماعية يقودها القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام (الدولة) و تنظيم منتديات و ملتقيات دورية تخص مسيري المؤسسات وتوعيتهم بالجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة و استصدار قرارات و بنود تتعهد المؤسسات بتطبيقها و تنفيذها عمليا و تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة و الاستثمار الاجتماعي.

3- آفاق البحث

بعد تطرقنا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، لاحظنا وجود بعض الظواهر الاقتصادية التي لم يول لها الاهتمام، وتقديمها للدراسة في المستقبل فتطور هذه المؤسسات وتطور القوانين والأحكام المنظمة لها يستلزم تطور هذه الدراسات ومن الآفاق التي بدت لنا ما يلي:

- كيف يمكن أن نصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى احترافي منظم.
- كيف يمكن توجيه الشباب نحو هذا النوع من المؤسسات بدل لجوئهم إلى الأسواق الموازية التي أصبحت في نمو متزايد وتشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : باللغة العربية

1./ المصادر:

1. المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1999.
2. المصدر: كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، مرجع سابق.
3. المصدر: إعداد الطالب من واقع العديد من المؤلفات.
4. إعداد الطالب بناء على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2./ المراجع:

1. إبراهيم عبد الجليل السيد: المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة مركز البيئة و تنمية الإقليم العربي و أوروبا، جامعة الخليج للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. أحمد كامل حجازي: تقويم الأثر البيئي الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، البعد البيئي، الدار العربية للعلوم، 2009.
3. أديب عبد السلام: أبعاد التنمية المستدامة، 2006.
4. باتر محمد علي وردم: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1994.

6. بشرير عمران، تهتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.
7. بوعشة مبارك: التنمية المستدامة، مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، أبريل 2008.
8. بويحيوي صبرينة: التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر -محاولة دراسة المفاهيم وآليات التطبيق-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: التغير الاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010/2009.
9. التقرير السنوي للديوان الوطني لإحصائيات لسنة 2010.
10. الجريدة الرسمية- القانون رقم 18/01 لـ 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
11. جمعي عمار: استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، تخصص التسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، ع التسيير، ع التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.
12. حرفوش سهام وآخرون: مداخلة بعنوان الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، 2008.
13. حمزة فيشوش: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية، ع التسيير، ع التجارية، فرع استراتيجية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر 2008-2007.

14. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها، إتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، القاهرة، مصر 2008.
15. ربعة بركات، سعيدة دوباخ: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2011.
16. ريمي رياض وآخرون: ملتقى وطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-2013/05/06.
17. زعيب مليكة: دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الاقتصاد، فروع التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، العدد 5، 2005.
18. شادي عز الدين: بحث حول التنمية المستدامة في الجزائر، سنة أولى ماجستير، تخصص: إتصال بيئي، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009-2010.
19. شافية بلعاني و آخرون: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيرها على الميزان التجاري، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير، قسم علوم التجارية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2006-2007.
20. صالح عمر فلاح: التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال و اتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 3/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2004.
21. صونيا محمد البكري: إدارة الجودة الكلية، دار الجامعية الاسكندرية، مصر 2002.
22. ضاري ناصر العجيمي: الأبعاد البيئية للتنمية المعهد العربي، للتخطيط، الكويت، 1992.

23. عبد الرحمان مغازي، رشيد بوكسافي: مساهمات المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، دراسة حالة الجزائر المتلقى الوطني الأول، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2000-2010 كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 8-19 ماي 2011.
24. عبد الرحيم محمد: مداخلة بعنوان: التنمية البشرية و مقومات التحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، بحوث و أوراق عمل جمهورية مصر العربية، مايو 2007.
25. عبد المجيد مصطفى أبونعيم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، جامعة القاهرة، 2002.
26. عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر 2002.
27. عدنان السيد حسين: نظرية العلاقات الدولية، درا الأمواج، الطبعة الأولى، لبنان 2003.
28. علي السلمي: العصرية لإدارات المنشآت، العمرية، القهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1999 ص 16.
29. علي زيد الزعبي وآخرون: التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين الشمس، المجلد 37، يوليو - سبتمبر 2009.
30. عمر وصفي: المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و ع التجارية و علوم التسيير تخصص اقتصاد، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2009.
31. قانون 23-08-1982 رقم 82-11 و الذي ألغى القانون السابق (الوثيقة رقم 66-284 ل 16-1966، 09)

32. القانون رقم 01-18 لـ 12-12-2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DME).
33. قانون رقم 90-10 لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
34. كاسر منصور، توفيق ناجي جواد: إدارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، دار حامد عمان، 2000.
35. لرقط فريدة و آخرون: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، مجلة العلوم إق، ع ق، جامعة فرحات، سطيف الجزائر 2003.
36. مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، ديسمبر 2000.
37. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، محمد علي اللثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظريتها، سياستها، الدار الجامعية إسكندرية، 2004.
38. محمد مرعي مرعي: دور الإدارة الرشيدة، للحكومات المركزية و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني في التنمية المستدامة، المسؤوليات و الآليات، جامعة دمشق المنظمة العربية، للتنمية الإدارية.
39. محمد مصطفى الأسعد: التنمية و رسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000.
40. محمد هيكل: مهارة إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
41. نصري فيصل و آخرون: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر 2008.

ثانيا : باللغات الأجنبية:

1- المصادر :

1. Source : roger, marchart, réussir ou pome, dound, paris 1991.
2. Source : Bulletin d'information statistique de la PME, N°22 op. cit.
3. Source : www.audi.dz, consulte le : 20/09/2012
4. Source : Genevieve feranc, Dominique Debas de ce que développement durable : veut dire comprendre. Comment faire. Prendre durecule : édition d'organisation octobre 2003.
5. Source : Delchet k. qu'est ce que le développement durable. Afnor, 2003.
6. Source : Envernement, OFEFP.
7. Source : Organiser de développement dourable frank azzeri. Eric pezet 2005.

2- المراجع :

- 1/ : Olivier meier, Guillaume Schier,Enterprises multinationales strategies, restructuration, gouvernance, édition Dunod, Octobre 2005.
- 2/ karen Delchet : Développement durable :L'intégrer pour réussir 80 PME face au SD 21000. Afnor 2007.
- 3/ karen Delchet OP cit.
- 4/ PME Développement durable contexte- Oppotunité. Démarches outil et référence Site internet www.acfci.fr .
- 5/ Site internet : islanfine.go-forum.net/montada-f13/tepic=611.html.

6/ [http// www.moroc.ecologie.net/article. php3?id-article=124.](http://www.moroc.ecologie.net/article.php3?id-article=124)

7/ hassan ziady, Les vertus de la démocratie, Economica N°24, paris Octobre 2002.

8/[http.pme-gow.sa/wakalta.Ishoom.asp](http://pme-gow.sa/wakalta.Ishoom.asp) 19/04/2009,11=12.

9/gimmy carte,talking peace,Avision for the next Generation,USA,puff books 1993.

10/Susan Lanier-Gacham ;the ecology of war ; Enviroumental impacts of war pons and warfare (new york=walkerand company) ;1993 ; p-xxix.

11/ CNES :rapport pour une politique de developpement de lov PME en Algerie, L'année 2002. P08.

12/ Rapport sure L'etat des lieux du secteu PME/PME juillet 2000.p 09.

13/ Rapport de CNES. OP cit. p10.

14/ Rapport : RAP. OP cit ; p12.

15/ Nations Unies.Commission Economique pour un'afrique.bureau pour Africo.

16/Union Syndicale des travailleurs du maghreb arabe (USTMA) et l'organisation arabe du travail conferece maghrébine sur la responsabilité Sociale de l'entreprise final et mandations,tunisie 6,7 mai 2005.

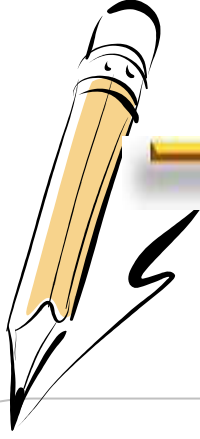
17/ Mission économique de l'mbrassade de France en algérie, fichede synthèse sur le marché de l'environnement en Algérie ;MINEFI-DGPTE, version 1 du 14 mars 2004, p01.

18/Régional Euro-mediterranean program for the Environnent(smep) etat de l'environnementen algérie les réalisations 2005.

19/Abdelkrim Boughadov, politique d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes, Ministère de la PME et de l'artisanat.

20/Commission Européenne, Instrument Européen de Voisinage et de partenariat, Algérie, Document de Stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010, p17.

21/ Union Syndical des travailleurs du maghreb arabe (USTMA) op.cit. p25.



الفهارس العامة

فهرس المحتويات

	كلمة شكر
أ	توطئة
الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10	المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
16	المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها
19	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
24	المبحث الثاني: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافعها وأهميتها
24	المطلب الأول: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
41	المبحث الثالث: صعوبات، تحديات وآفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
41	المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
44	المطلب الثاني: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
45	المطلب الثالث: آفاق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
47	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : التنمية المستدامة	
49	تمهيد:
50	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.
50	المطلب الأول: تأريخ التنمية المستدامة.
52	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة
56	المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة.
56	المطلب الأول : الهدف الاجتماعي
61	المطلب الثاني: الهدف البيئي
64	المبحث الثالث : عوامل وأساليب تحقيق التنمية المستدامة

64	المطلب الأول: العوامل المؤثرة لتحقيق التنمية المستدامة
69	المطلب الثاني: أساليب تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية
72	المبحث الرابع: مبادئ ومؤشرات، أبعاد التنمية المستدامة
72	المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة.
73	المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة.
79	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.
85	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المستدامة	
87	تمهيد
88	المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
88	المطلب الأول: مراحل ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
92	المطلب الثاني: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
94	المبحث الثاني : واقع التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر
95	المطلب الأول : واقع البيئة في المجال الصناعي
103	المطلب الثاني: متطلبات إدماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
104	المطلب الثالث: كيفية تطبيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة
108	المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية
108	المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل
112	المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة .
118	المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات
121	خلاصة الفصل
123	خاتمة
128	قائمة المصادر و المراجع
136	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.	01
17	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم العمالة.	02
27	المشروعات الخاصة: تمويل برأس مال خاص و أهم أشكالها.	03
30	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.	04
31	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها في 2011/12/31 و 2012/12/31 حسب الطابع القانوني.	05
32	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2000-2011)	06
34	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة (2007-2011).	07
36	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2010 حسب حجم المشروع.	08
37	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة من 2002 إلى 2010 حسب مصدر رؤوس الأموال.	09
39	حصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في التصدير لعدة سنوات في دول مختلفة.	10
107	إدماج التنمية المستدامة داخل المؤسسة وفق منهجية التحسين المستمر.	11
109	تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.	12
113	تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني.	13
116	تطور القيمة المضافة	14
119	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص	15

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
84	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك الطاقات الأحفورية سنة 2000.	01
106	مبدأ التحسين المستمر وتطبيقه على التنمية المستدامة	02
110	تطور مناصب الشغل المصرح بها.	03
114	تطور المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات.	04
117	تطور القيمة المضافة.	05
120	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات.	06

وَاللَّهُ
عَلِيمٌ
ذِكْرُ
الْحَمْدِ
لِلَّهِ
مَرَّةً